الفصل الرابع

الإنقاذ الأولى

obeikandl.com

obeikandl.com

في صباحِ ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٨٩م بدأ السُّودان عهداً جديداً بإذاعة البيان الأوَّل لـ"ثورة الإنقاذ الوطني"، وأخذت الحركة الإسلاميَّة شكلاً جديداً. بِضعُ مِئاتٍ من الضُبَّاط المُلتزمين يعمَلُون من وراء الانقلاب، والمِئاتُ الأخرى من عُضويَّة الحركة الإسلاميَّة المُلتزمة أدَّوا أدوارهم العسكريَّة والمدنيَّة في عَمَلِيَّة استلام السُلطة وانسَحَبُوا إلى الظِلِّ يُواصِلُون عَمَلَهُم في تأمين الثورة، بينما بقيت مئاتٌ أخرى في سِجِلاَّت الطوارئ إذا استدعى الأمر مدنياً أو عسكرياً ضمن المِهَنِ الحاسمة، كالطِّب والهندسة أو القضاء أو التدريس، وامتدَّ السِّجِلُّ إلى خارج الحُدود يُحيط بالمُلتزمين دون أن يعلمُوا بتفاصيل الطَلَب أو المُهمَّة ولكنَّهُم على أُهبَة الاستعداد لمُجاوَبَة النداء ضِمنَ ترتيبات تأمين الحركة والثورة من كُل رِدَّة محتملة، فيما تفرَّغت قلَّة قليلة لإحكام صورة التمويه المطلوبة لإخفاء هوية الثورة الإسلامية كتابةً ونشراً في الصحافة العربيَّة والعالميَّة.

انقَسَمَ مجلس قيادة الثورة إلى بضعِ لجانٍ، لجنةٌ للأمن والعمليَّات العليا التي استَتَرَت في مباني المجلس الوطني ليلاً، يرأسُها نائب رئيس الثورة ويَفْرُغ لها أشدُّ الأعضاء حماسةً ونشاطاً في أمر القوَّات المُسلَّحة والأصغر سناً، ثم اللجنة السياسيَّة التي تجهَرُ بنشاطها في ذات المبنى نهاراً، يرأسُها أكبر أعضاء المجلس رتبةً وقِدَماً ورُسُوخاً في تنظيم الحركة الإسلاميَّة، فلجنة السلام والجنوب، ولجنة الاقتصاد والخِدْمَات، ولجنة الإعلام.

لكن مهما تكُن حركة الأعضاء المُلتزمين أو عملُ لجان مجلس قيادة الثورة، فإن قلبَ الانقلاب الذي يُفتَرَضُ له سُلطة نَظمِ العمل في وُجُوهه المُتكاثرة وتوجيهها وضبطها وتنسيقها يكمُن هنالك في مقرٍ غيرِ بعيدٍ من وَسَطِ الخُرطوم ولكنه مُحاطٌ بأقصى إجراءات السريَّة والكِتمان، حيثُ يجلس نائب الأمين العام للحركة الإسلاميَّة بعد أن ضمَّ المُعتَقَلُ الكُوبَري "سِجنُ كُوبَر" الأمينَ العام وأكبر مسؤولٍ سابقٍ عن العمل العسكري الخاص، وسافَرَ ثالثٌ إلى خارج السُّودان ينتظرُ إشارة العودة، وبقى اثنان في الظِّل يَرقُبانِ الأحداث، وانحَصَرَت إدارةُ الأمُور الفعليَّة الموصولة بالوُجُوه الظاهرة لمهام الثورة في اثنين أثبت الزمان أنهما وجهانِ لعُملَةٍ واحدة.

ومِن المَقَرِّ الذي يُشبِهُ مسرح الرجل الواحد تعثَّرت أولى خُطي الثورة، إذ تأخَّر إعلانُ قائمة مجلس الوُزراء لأسابيع لا تُشبِهُ وَقعَ الثورة المُتسارع، وعَبْرَ تلك القائمة الوزاريَّة ارتَكَبَ المكتبُ القائد المُفوَّض خطأه الأوَّلُ الظاهر، إذ ضمَّت الوزارة أسماء مغمورة لكنها مشهورةٌ بالتزامها في صف الحركة الإسلاميَّة وسط السودانيين في مهاجر الاغتراب، حيث عملوا هنالك وعاشوا لعقود.

المسرحُ الآخر المُهم في أيام الإنقاذ الأولى كان "سِجنُ كُوبَر" الذي انتهى إليه محبوساً الأمينُ العام للحركة الإسلاميَّة وللجبهة الإسلاميَّة القوميَّة التي انفضَّت لتوِّها بقرار الحركة الإسلاميَّة وحُلَّت رسمياً بقرار مجلس الثورة شأن بقيَّة الأحزاب، ولم يلبث السِّجنُ أن ضَمَّ وجوه القيادة الحزبيَّة كافة، زعيمُ طائفة الختميَّة وراعي الحزب الاتحادي الديمقراطي، وسكرتيرُ عام الحزبُ الشُيوعي، ورئيس تحرير جريدة الميدان، ثم التحق بهم السيِّد رئيس الوزراء ورئيس حزب الأمَّة. ولا رَيْبَ أن بعضهُم قد غَشِيَتهُ ظُنونٌ تُرجِّح أن الحركة الإسلاميَّة وراء الانقلاب، ولكن وجود زعيمها بينهم رجَّح الظن الآخر، أن الانقلاب قام به ضُبَّاطٌ وطنيون، طامعون في السُلطة أو مدفوعين بالفراغ الذي خلَّفه صراع الأحزاب، لا سيَّما في أوضاع الجيش وقضيَّة الحرب والسلام.

لأوَّل وهلة الثورة انطلَقت عمليَّة التمويه بالكامل على الجِوار الإقليمي، لا سيَّما مِصرُ التي بادَرَت لتأييد الانقلاب بدفعُها تردِّي العلاقة مع الحُكم الحزبي السابق ودعواتٌ منذ الفترة الانتقالية لإلغاء "اتفاقيَّة الدِفاع المُشتَرَك"، وبُروز استقلالٍ في القرار الخارجي عن الدور المِصري المعهود في السياسة الخارجيَّة السُودانيَّة، خاصَّة عندما طابَت العلاقات مع إيران مُتَوَّجة بزيارة رئيس الوزراء المقلوب، ثم خوفُ الجِوَارِ العربي كله من شبح حُكمٍ ديمقراطي تعدُّدي إلى جِوَارِه، قد ينصُبُ مِثالاً وقُدوة، أو يُصيبُ بِعَدوَى.

اعتَرَفَت مِصرُ إذن بالحكومة الانقلابيَّة الجديدة تنسِبُها إلى نَفسِهَا، وسُرعان ما توالَت اعترافاتُ الدُولِ العربيَّة الأخرى. وإذ بدأ الدخولُ إلى النادي العربي ممهَّداً سريعاً، فإن القُوى العُظمى في العالم آنذاك لا سيَّما الولايات المتحدة الأمريكيَّة والمملكة البريطانيَّة قد التزمتا الصَمتَ في تحفُّظٍ ظاهرٍ من الانقلاب العسكري على الحُكم الديمقراطي. وإذ سجَّل التمويه نجاحه الأوَّل الكامل على مستوى العلاقات العربيَّة، وأفلَحَ الاختيارُ الأوَّل لبعض الأسماء في مجلس الوُزراء، وحول مجلس قيادة الثورة وفي الجيش في طمأنة ذلك الجِوَار، حَمَلَ إشاراتٍ إيجابيَّة لبعض القُوى الغربيَّة.

كذلك التزَمَت الحركة الشعبيَّة والجيش الشعبي لتحرير السُّودان الصَّمتَ إزاء الانقلاب لعِدَّة أسابيع، وبدا واضحاً أن الأسماء الجنوبيَّة التي أُختيرت لعضويَّة مجلس قيادة الثورة حَمَلَت دلالة ما، دفَعَت الحركة الشعبيَّة للصَّمت والانتظار، وفيما بادَرَ الدكتور جون قرنق لوَصفِ المجلس العسكري الانتقالي في العام ١٩٨٥م بـ"مايو الثانية"، وَصَف البشير بأنه متمرِّدٌ مثلهم، وأنَّهُم ينتظرون إعلان سياسة حكومته مع مِلَفِّ الحرب في الجنوب ليحدِّدوا موقفهم منها.

أمَّا الشعبُ السُّوداني، على امتداد ساحة الوطن فقد استقبلَ الانقلابَ بما يُشبِهُ البُرود والتوجُّس، بما في ذلك قطاعاتٌ واسعةٌ من الإسلاميِّين لم تكُن تعرف حقيقة الانقلاب ومَن وراءه، وفي خلفيَّة الذاكرة التجربة المايويَّة الطويلة السيئة مع حكم العسكر كما أسلفنا، فقد استعادَت وسائل الإعلام الرسميَّة سريعاً، خاصة التلفزيون، تقاليد التغطية المحفوظة للنظام الشمولي الذي لم تغِب عنه سوى أربعة أعوام، وعادَت "كاميراتها" تُتابعُ نشاط رئيس الثورة كما كانت تُتابعُ نشاط النميري ونشاط رئيسِ الوُزراء السابق. ورغم الكراهيَّة التي أحاطت بالأحزاب والحزبيَّة بعد توالي الإخفاق والفشل طيلة أعوام الحكم التعدُّدي السالفة، فلم يظهر التجاوُب الشعبي مع ثورة الإنقاذ الوطني إلا بالانحسار التدريجي للغُموض الذي أحاط بالثورة، وظُهور ملامح مساندة الإسلاميِّين لها وتطوَّر خطابُ قادة الثورة العسكريِّين ليتبنَّى غالِب أفكارهِم ويستعملَ لُغتَهم ومُصطلَحِهم.

أما الإسلاميُّون السُّودانيُّون وراء الحُدُود السُّودانيَّة ومعهُم الإسلاميُّون غير السُّودانيِّين، فقد التبَسُوا جميعاً في حَيْرةٍ من أمرِ الانقلاب وفي خوفٍ من تدابير تصفويَّة أو انتقاميَّة قد تطالُ قيادة الحركة الإسلاميَّة أو عضويَّتها بالداخل، فوَصَلَت تطميناتٌ إلى بعض قادةٍ منهُم لهم علاقة خاصَّة مع حركة السُّودان أو يحملون تعاطفاً معها، كما وصَلَت إشاراتٌ مثلها إلى قياداتٍ ورُمُوز فكريَّة وسياسيَّة في التيَّار القومي العُروبي كانت صِلاتُهُم قد توطَّدت مع حركة السُّودان، وسُرعان ما ساهم هؤلاء وأولَئِك في الدفاع عن ثورة الإنقاذ في السُّودان ومشروعها الوطني التحرُّري، وإنقاذِها السُّودان من خَطَر التمزُّق بتَوالي ضُغُوط حركة التمرُّد الجنوبيَّة وقيادتها الانفصاليَّة ذات العلاقة مع إسرائيل. وهو الفَهْمُ الذي ساهَمَ إعلامُ الجبهة الإسلاميَّة في ترسيخِهِ حتى أضحَى مُسَلَّمة ثابتةً في الساحة العربية والإسلامية.

وبزيارةٍ لأسماءٍ صحافيَّة عربية كبيرة معروفة بتوجُّهِهَا الإسلامي للسودان فور استتباب الأمر للانقلاب، أمثال الأستاذ فهمي هويدي والأستاذ عادل حسين وأسماءٌ أخرى في الإعلام اللُّبناني والأردُني معروفةٌ بتوجُّهها القومي، اشتَهَرَت عبارة الأستاذ فهمي هويدي "مجلسُ الصَّحَابَة الذي يحكُمُ السُّودان"، إشارةً إلى مجلس قيادة الثورة، ومقالُ الأستاذ عادل حسين "هل هؤُلاء الرِجَال جَبهَة"، وتوالَت عبارة المَدحِ ومقالات التأييد والإشادة تؤكد أن انقلاب السُّودان ليس مجهولَ الهُوِيَّة.

كذلك ساهَمَ الإعلامُ العربي، لا سيَّما الخليجي، في الأسبوعين الأوَّلَين بعد نجاح

الانقلاب، مُنطلقاً من نبرة عداءٍ وسَمَت موقفه من الإسلاميِّين في السُّودان وتمثُّلاتهم في الجبهة الإسلاميَّة السالفة في التعريف بهويَّة الانقلاب، ووَصَفَ بعضُهُم اعتقال أمين عام الجبهة الإسلاميَّة بأنه مجرَّد تغطية وتمويه لحقيقة الانقلاب وأنه في سريرة نفسِهِ يضحكُ مِلْء شِدقَيه من زملائِهِ في السجن. أما الصُحُف الغربيَّة فقد توصَّلت بمنهجيَّتها الرصينة إلى حقيقة الانقلاب نحو الشهر الثاني من عُمْرِه، وكَتَبَت الـ"لُومُوند"، كُبرى الصُحُف الفرنسيَّة، عن الانقلاب الخالي من الخطأ، وعن المعنى الكبير الذي جَسَّدَه أمينُ عام الجبهة الإسلاميَّة، الدكتور حسن التُرابي، عندما رَضِيَ بأن يدخُل السِّجن بمَحْضِ قراره في يوم استيلائه على تمام السُّلطة، في حالةٍ نادرةٍ لا يعرفُها التاريخ.

*****

إذن آلت كلُّ صلاحيات القيادة وسُلطاتها في الحركة الإسلاميَّة إلى المكتبِ القائد على النحو الذي وصَفنا، وإذ أن مُهِمَّته تتلخَّص في نجاح الثورة وتأمينها، فقد بَسَطَ سُلطانه المُباشر على أجهزة الضبط والتأمين العسكريَّة الرسميَّة والشعبيَّة وأجهزة الأمن والمعلومات، فهي الوحيدة التي ظلَّت محجوبةً بالسريَّة والكِتمان واتَّصلت بأجهزتها وعُضويَّتِها عبر تقلُّبات المراحل السياسيَّة، من "الهُدنة" إلى "الجبهة" إلى "الإنقاذ"، لا تكاد تكشِف عن نفسِهَا في العَلَن ولا تضرُّها كثيراً تقلُّبات السياسة وأحوالها إلا في إعمال مرونتها وكفكفة عَمَلِهَا أو بَسطِهِ وتركيبِ آليَّاتها أو فكِّها وِفقاً لظُروف المرحلة.

فالمَقَرُّ الذي أقامَ فيه نائبُ الأمين العام يعشاهُ ليلاً قادةُ أجهزة التأمين من الرسميِّين الجُدُد والشعبيِّين القُدامى، وتصدُرُ عنه نهاراً القراراتُ الموصولة بقنواتٍ مؤمَّنة إلى الجهات الرسميَّة المُلتزمة، التي تتولَّى إصدارَها الرسمي وإعلانها إن كانت تقتضي الإذاعة والإشهار. وتَرِدُ إليه شفاهة ليلاً تقارير الأمن والخوف في مسيرة تأمين الثورة وتمكينُ النظام، كما يصلُ إليه يومياً غالبُ عمل الحكومة الرسمي وتقاريرها وقراراتها. وعلى الرغم من أن الحركة الإسلاميَّة السُّودانيَّة ظلَّت تَعرِفُ التنظيم المحجُوب المُوازي للتنظيم السياسي المُعلن منذ جبهة الميثاق ومنظَّماتها، وإلى الجبهة الإسلاميَّة وواجهاتها، فإن تمحوُر كل حِراكِ الحركة والدولة حول نواة مركزيَّة مستورة، يقوم عليها نائب الأمين العام، بَدَت تجربةً جديدة، كانت معقولة مُستَساغة لأوَّل الأمر بحُجَجِ الطوارئ والتأمين لمدىً من الزمن مؤقَّت ومحدود، ولكن امتدَّت لأكثر مما يجب ووَضَعَت مَيْسَمَ طابعها المركزي الفوضوي المتباطئ على جُملة مسيرة الإنقاذ إلى اليوم.

أحاطَ كذلك عملُ أجهزة المعلومات والأمن بالجهاز التنفيذي الرسمي للدولة،

وتولَّى أعضاؤه المُلتزمون حراسةَ أبواب الوُزراء وأبواب كِبَارِ المسؤولين كافة في الأجهزة المركزيَّة والأجهزة الولائيَّة (الإقليمية آنذاك)، وأصبحت وظيفةُ "مُدير المَكتَب" حِكراً لعناصر الأجهزة الخاصَّة بلا مُنازِع، فهُم فضلاً عن طمأنة القيادة بأن كل شيء يجري أمام سمعها وبصرها، يؤمِّنون قنواتِ الاتصال الفاعل السريع الذي يُوافي شرط السريَّة والكتمان الذي كان مَطلبُ المرحلة الأقصى، لكنه اتَّصل في الزمان مُرسِّخاً أخلاق الدولة الأمنية المُجافية لطبيعة الحركة الإسلاميَّة السُّودانيَّة المُتحرِّرة الشُّوريَّة.

لأوَّل عهد الثورة، ومع تصاعُد شهيَّة المُعارَضَة التي استفاقت تماماً على طبيعة التغيير لإسقاط النظام، نَشِطت حملة لتصفية الخِدمة المدنيَّة من العناصر المُناوِئَة، وافَت رغبةٌ حقيقيَّةٌ من المُنظِّرين الاقتصاديين لدولة الإنقاذ الوليدة في تحجيم جهاز الدولة الذي بَدَا مُترهِّلاً يستهلكُ أضعاف ما ينتِج. لكن مهما تكُن الجدوى الاقتصادية بتخفيض العمالة يومئذ فإن فصل الآلاف من جهاز الدولة كان يحتاجُ في إقرارِه وإنفاذِه إلى درسٍ مُعمَّق لتأمين خُطُوَات الانتقال التي تغدو ضرورةً في بعض الحالات، إلا أن اشتباك الرغبتين أدَّى إلى ما يُشبِهُ "المَجزَرَة العشوائيَّة" في الخدمة المدنيَّة، فكثيرٌ من الأسماء أودِعَت القوائم بدوافع لا علاقة لها بالعمل أو بتأمين الثورة، لكن بغضب بعض عناصر الحركة الإسلاميَّة في الخدمة المدنيَّة أو خوفهم من بعض العاملين معهُم، أو لهُم عليها تحفُّظ حزبي أو مَوجِدَة شخصيَّة، فجاءت القوائم مفتوحة بلا تمحيص، وتسلَّقت جماعة الوُصُوليِّين يستغلون سذاجة الثورة بحِسِّهم النفعي وسُلوكِهِم الانتهازي، يتدخَّلون بالمُكر السيِّئ يُصفُّون حساباتهم بالتأثير على عناصر الحركة، وأجهزة المعلومات إنما تستقي معلوماتها من عناصرها في التنظيم. وهكذا انتظمت الحملة كل أجهزة الدولة تحت اسم "الصَالِح العَام".

وإذ تولَّي مكتبُ الفئات المُختَص والذي ظلَّ ضمن الأجهزة المُستَتِرَة لا سيَّما شِقُّه الأمني المعلوماتي، الذي كان يستقصي أحوالَ العاملين في الأجهزة الرسميَّة بين يدي كل الانتخابات النقابيَّة وانتخاباتِ اتحادات العمل والمِهَن منذ أوَّل الحركة، ثم انتظم واتصل بكفاءة وفعالية مع مراحل التخطيط الإستراتيجي بعد المُصالحة الوطنيَّة، بَدَأ في عهدِ الثورة مرحلةً جديدةً أشدُّ حساسيَّة وخطراً عن مجرَّد الفوز بكَسبِ المقاعد في نقابةٍ أو اتحاد، إلى المَسَاسِ بجوهر عمليَّة تأمين الثورة الإسلاميَّة. فوجَدَت عناصر الفئات ذات النزع الأمني والمعلوماتي في قوائم "الصَالَح العَام" سانحةً قياسيَّة لحسم تاريخ طويل من الصراع المهني والنقابي، بما يُجافي ضرورة تأمين الثورة المُقدَّرة بقدرها، ولم تجد أنَّات

الآلاف في تلك القوائم وشَكَاوَاهُم الموضوعيَّة المريرة مِمَّن فقدوا مصدر رزقهم ومعاش أبنائهم أُذُناً صاغية أو بديلاً يلجأون إليه ليؤمِّن لهم كسباً يُجنِّبهم الجُوع والفاقة ويستُر عالَة أبنائِهم ويحفظُ صِحَّتهم وتعليمَهُم. فقد تولَّي مسؤوليَّة الفئات كِبارُ عناصر المعلومات الذين كانوا مُتنفِّذين كبارَ في الحركة فأضحوا مُتنفِّذين في الدولة، لم يُبالوا حتى في عهد المُنافسات الحرَّة بأصُول ورؤية الحركة أن الانتخابات إنما هي مواسم للدعوة والقُدوة، كما لم يتورَّعوا في زمن الدولة أن الراعي في الإسلام مسؤولٌ عن معاش رعيَّته مهما تكُن مُوالاتهم أو مُعارَضَتهم.

ومن ذات الطريق، تسلَّلت كذلك إلى الخدمة المدنيَّة عناصر من الحركة الإسلاميَّة في المواقع الأشدَّ خُطورة وتأثيراً، وإذ أن غالب عُضويَّة الحركة الإسلاميَّة ذات تأهيلٍ جيِّد سَلِمَت كثيرٌ من المواقع، فيما شَهِدَت مواقع أخرى الانهيار. وفي غمرة خُلُوِّ الوظائف من شاغليها بأسباب "الصَالِح العام" أو الهجران ونُشُوء أخرى جديدة، لم تُطوِّر الحركة الإسلاميَّة ضوابطها ومعاييرها ومناهجها في الاختيار، فقد تواجَدَت عناصر المكاتب الخاصَّة تحرِسُ أيضاً بوَّابة مكاتب الاختيار والتوظيف، تدفعُ أحياناً كثيرةً بعناصِرِها غير المؤهلة إلى المواقع الأشهى، وتَصطَفِي من يُرَشَّحُ من أعضاء الحركة أو تنصب أمامه "فيتو" أمني يعطله، بما يُعَقِّد أكثر أزمة "الرجُلِ المُناسِب في المَكَانِ المُناسِب"، فظلَّت شخصيَّة من يملأ المِقعد ويحتل الوظيفة مُؤشِّراً صريحاً نحو المُستقبل الذي قد يحمل قصة نجاح أو ينتهي إلى كارثة.

ورغم أن نائبَ الأمين العام، مِن مَقَرِّه الحصين، طَفِقَ يُوضِّح في اجتماعاته حول تقارير الخِدمَة المدنيَّة حِرصَ الحركة الإسلاميَّة أن تَعمَلَ من خلال أجهزة الدولة القائمة وليس خلق أجهزة مُوازية، أو تعطيل صلاحيَّات العناصر غير الملتزمة، فإن واقعَ الأمر قد مَضَى في مُحاولة إعادة تركيب دولة السُّودان بما يُوافي أهدافَ تنظيم الحركة الإسلاميَّة، وبما يُجافي أصولَ فلسفة تنظيم الحركة نفسها أن تذوب في المجتمع، فحاوَلَت الحركة أن تمُد ذراعيها لتُحيط بجدار الدولة، ولكن هيهات.

وإذ أن أهداف الخُطَّة الاستراتيجية التي تقضي بأن يعود الأمر إلى الشعب وأن يتشارك الناس كافة مهما تبايَنَت كُسُوبُ أفراده في إدارة أمر الدولة والمجتمع قد غامَت ثم غابَت، فإن تقدُّم أعضاء الحركة الإسلاميَّة للإمساك بكل زمام الأمر قد أضحى أمراً واقعاً، ولا يزال، وفقاً لما تصفه أدبيات المُعارَضَة المتطوِّرة أمام تراجُع الإنقاذ بـ"تقديمُ الولاء على الكفاءة".

كانت حريَّة الصحافة هي القضيَّة الأشدُّ تجسيداً للحِوَار النظري حول مبدأ "هل الحُريَّة أصلٌ في الدين أم قيمةٌ تُقبَضُ وتُبسَطُ بمِقدار"، وإذ بَرَزَ الإسلاميون ظاهرين في صفحة الثورة، واسمين خطَّها وتوجُّهاتِها كافة بأنها إسلاميَّة، واجَهَ الإعلاميون منهُم في مؤتمر الحِوار حول قضايا الإعلام سُؤالُ التصديق لصُحُفٍ مُستقلَّة بالصُدُور. فقد عَهِدَت الساحة إلى قريبٍ كثافة في الصحافة اليوميَّة الحزبيَّة والمُستقلَّة، وإذ دارت أغلب سجالات السياسة يومئذٍ على صفحات الصُحُف، فقد انحَسَرَت الصحافة مع الثورة إلي صحيفتين ناطقتين باسم "الإنقاذ".

وإذ أن الأحْسَمَ في الترتيبِ الفني للانقلاب هُو التدابيرُ العَجْلى لإنفاذه وتأمينه التي يغلِب عليها الطابع العسكري ثم الأمني السياسي، فإن التداوُل حول الإعلام بعد قَبضِ الإذاعة والتلفزيون الحاسِمَتَين لنَجَاحِهِ والموصُولتين أبداً بالرأيِ العام كله، فإن أهميَّة الصحافة تنخفضُ إلي الأدنى في ترتيب الأولويات، فلم يُتَدَاوَل فيها إلا بعد مُضِي أسابيع من يوم الثورة. ورغم القرار بإصدارِ صحيفتين فإن المغزى من هذه الثنائيَّة لم يُحْسَم بوضوح، إذ لم تُحْسَم السياسة التحريريَّة لأي منهما سِوَي أنهُما تدعَمَان الثورة الوليدة وتُنافِحان عنها وتُثبِّتان أركانها وتُبشِّران بخيرها الذي تحمله للسُّودان، كما بَدَت ضرورة إخراج وجهِهَا المُحايد المُنقذ بغيرِ أجندةٍ حزبيَّة واضحة في اختيار الاسم لأي من الصحيفتين. ورغم تسارُع الأقلام المعروفة بانتمائها للحركة الإسلاميَّة للكتابة فيها، فقد بدأ بعضُهُم يحجِبُ اسمه لكن قد يكشفه أسلوبه، ثم بعد رُسوخ الثورة والطمأنينة من تأييد الشعب لها رغم بزوغ توجُّهِهَا الإسلامي، ظهرت الأقلام التي كانت مشهورة في صحافة الجبهة الإسلاميَّة وإن احتُفِظَ برئاسة التحرير لأسماءٍ معروفة بانتمائها السالف إلى قُوى اليسار، ضمن خُطَّة التمويه اللازمة لأوَّل الثورة، واسمٌ آخر يلتبِسُ في ولائه بين الحركة الإسلاميَّة والقوى التقليدية[1].

لم تُوافِ صُحُف الإنقاذ النجاح الذي بلغته صُحُف الجبهة الإسلاميَّة في مناخ التحدِّي والمُدافعة اللاهِث الذي وَسَمَ أيامها، فقد عادت صوتاً واحداً بلا مُنافس يستفزُّ ويُحفِّز، ورغم دعوة بعضِ إسلاميين معروفين إلي حريَّة الصحافة مهمومين بتوقُّف إصداراتهم الخاصَّة، فان استحضار دور الصحافة في مدافعة الأنظمة الشموليَّة خاصَّة تجربة الحركة الإسلاميَّة مع حُكم النميري، إذ صَوَّبت عليه الهجوم بالصحافة الحائطيَّة في

(١) كان الأستاذ محمد سعيد معروف رئيساً لتحرير "السودان الحديث" ثم أعقبه الأستاذ النجيب آدم قمر الدين في المنصب بعد أن كان مديراً للتحرير منذ تأسيسها، كما تولى الأستاذ محي الدين تيتاوي رئاسة تحرير جريدة "الإنقاذ الوطني".

الجامعات ورَكَّزَتهُ، ومثَّلت مَنفَذاً للرأي العام العاصِمِي إبان شدَّة المُنافحة في "ثورة شعبان" وغيرها، يَغْشُونها من أماكن عملِهِم أو يقصِدُونها من مَقارِّ سكَنِهِم البعيدة ليقرأوا الهُجوم على السُلطة الديكتاتوريَّة ويُعجَبُون لذلك، تلك التجربة في أثر الصحافة ولو محدودة حائطيَّة، دفعت المُتنفِّذين في الثورة أن يُبطِئوا كثيراً في خُطوة الحريَّة لكل الصحافة، وهم يستشعرون حاجة الوليد الثوري ليشتدَّ ويستوي عوده.

ورغم أن كِلا الصحيفتين قد ملأتا فراغاً مهماً في العمل السياسي للإنقاذ، فقد افتقدتا قوَّة الطرح ووُضوحه الذي وَسَمَ صحافة الجبهة الإسلاميَّة، كما لم تحظ بالأقلام المعروفة أو المُدرَّبة التي كانت تزدحم أوان الشدَّة والمُدافعة، ثم الحريَّة التي كُبِتَت مع فجر النَغَم العسكري فحَرَمَ الصحافة من أنفاس الديمقراطيَّة المُنعِشَة، ولم تلبث أعدادُ التوزيع أن انحَسَرَت عن مِعشار ما كانت تَطبَعُ "الراية" و"ألوان"، وظَهَرَ الخَلَلُ الإعلامي الذي وَسَمَ مسيرة الإنقاذ إلى النهاية، بنُزوح كُتَّابها إلى المناصب السياسيَّة والتنفيذيَّة لا سيَّما الأمن والخارجيَّة، ففَقَدَت الحركة الإسلاميَّة أقلاماً كبيرةً كان يُقدَّرُ لها أن تنفع الدعوة والمجتمع، إذ آثرت المناصب ببريقها الزائف أو رَضِيَت بالقُعود تحرِسُ ثُغور المجتمع.

أما التجربتين في الصحافة المُستقلَّة للإنقاذ الأولى اللتين صَدَرَتَا بإذنٍ خاص، فقد سَخَّرت الأولى مقدرتها المعروفة على المرونة مع حدَّتها المشهورة منذ صُدُورها في أخريات العهد المايوي، كما استفادت من الرباط الروحي الذي وصلها بالإسلاميِّين كافة مُنذُئِذٍ، فحافظت على نسبة نجاحٍ في التوزيع تزيد عن النصف وتصل ٦٠٪ أحياناً كثيرة. ورغم ألوانها المُتعدِّدة، حافظت على مَسَاقٍ واحد في التحرير، يُؤيِّد ثورة الإنقاذ بحماسٍ وينتقد أعدائِها بحدَّة. وإذ أن معارضة الإنقاذ على وجه الإجمال هي نفسها معارضة الجبهة الإسلاميَّة، لم تجد عَنَتاً في مواصلة مشوارها بعد انقطاع قصير بمددٍ لا توفِّره قاعدة الحركة الإسلاميَّة فحسب، وإنما حكومة بأجهزتها السياسيَّة والاقتصاديَّة خَلُصَت لها بالتمام، فدافَعَت عنها بأفضل من الصحيفتين الرسميَّتين، وساهَمَت في سدِّ الفراغ السياسي الذي نَجَمَ مرَّة أخرى في الإنقاذ الأولى بعد خُفوت أصوات مؤتمرات الحوار التي ملأت إلى حدٍ كبيرٍ مأزق الفراغ الأول. ولكنها كذلك اتَّصلت بأحوال التوتُّر والعُنف التي شابَت علاقة الجبهة الإسلاميَّة مع الأحزاب، يساراً ويميناً، ورغم انقلاب الأدوار إذ أضحت الجبهة الإسلاميَّة حُكومة والبقية مُعَارَضَة، لم تستطِع "ألوان" أن تغادر الإثارة إلى الرصانة، وأضحت بدورها سِمَةً من سِمَات الإنقاذ الأولى عنيفةً دِعَائِيَّةً مُؤدلجة.

أما التجربةُ الثانية في الصحافة المُستقلَّة التي أُذِنَ لها بالصُدور محلياً، فقد كانت تتطلَّع

إلى الدوليَّة لا سيَّما توزيعاً ينافس صُحُف الخرطوم التي غادَرَتها إلى المُعارضة في الخارج وراجَت وسَطَ المُغتَربين. فأباحَت "السُوداني الدوليَّة" لبعض أقلام أن تجوز حدود الأحمر في مناخ الشموليَّة التي سادت الإنقاذ الأولى ومزاجها الذي غَلَبَ على قادتها المدنيِّين والعسكريِّين، فأُغْلِقت الصحيفة قبل أن تُكمِل عام صدورها واعتُقِل صاحبُها ومحرِّرها فور وصوله مطار الخرطوم من مدينة جِدة، فقد مسَّ كاتبٌ إسلامي مشهور بالصحيفة نائبَ الأمين العام بهجاءٍ مُقزِع وامتدَّ بعُنفه إلى الأمينِ العام، وإذ اتَّبع الأمين العام سُنَّته المعروفة في التعفُّف عن الرد والتجاهُل، حَشَدَ نائبُه أعضاء هيأة قيادة الجيش وعبَّأهم ضد الصحيفة، وأخذ بعضُهم في ليلٍ بهيم إلى الأمين العام مُقترِحاً أو بالأحرى مقرِّراً، إذ كان صاحب القرار، أن تُعطَّل الصحيفة فوراً ويُلغَى تصريحها، ثم كَتَبَ بنفسه بياناً "ثورياً" يحملُ النبأ إلى جماهير الشعب في نشرة أخبار الصباح.

تجربة أخرى في الصحافة الطلاَّبية السيَّارة، امتدَّت لبعض سنوات في الإنقاذ الأولى، اختلط فيها عُنفُ الثورة والإثارة التي وَسَمَت صحافة الإسلاميين الحزبيَّة مع أول بادرة للصراع بين الرسمي والشعبي في الإنقاذ، أو بين الدولة والحركة، فقد حَمَلَت الصحيفة اسم "المسيرة" تحمل تراث سابقتها في العهد الحزبي "صوت الجماهير" التي غَلَبَ عليها صوتُ التطرُّف الطلاَّبي الشاب آنذاك، ورغم أنها حَمَلَت من أنباء العالم ما لا تطيقه الصحف الرسميَّة وشبه الرسميَّة لا سيَّما أخبارُ الحركات الإسلاميَّة الجهادية والمُعارضة في الإقليم العربي وأخبار نشاطها ومواقفها في العالم قاطبة، بل وأخبار دُوَلها الوليدة مثل الشيشان وأفغانستان، تستقيه من مصادر الحركة ومكاتبها الرسمية المستترة الموصولة وثيقاً بكل تلك الساحة، فقد حَمَلَت أحياناً هجوماً لاذعاً على رموزٍ في الثورة وعلى إسلاميين معروفين، إذ رأت أن بعض مواقفهم وتصريحاتهم لانَت عمَّا ينبغي أن يكون. كما تجلَّى فيها عُنفُ الكلمة وجُنوحِها للإثارة في أكثف صُوَرِه مع تقدمها في الزمان، فلم تستطع الثورة المُتحوِّلة إلى دولة معها صبراً، فأوقفتها بع بضع أعدادٍ ناجحة، وأنزلت العُقوبات التنظيميَّة على محرِّريها النابهين.

كان مدي بثُّ الإذاعة والتلفاز صبيحة الثورة لا يكاد يُغطِّي أطراف ولاية الخُرطوم (العاصمة)، فقد توقَّفت مَحَطات تقوية البث الواسع منذ أوَّل النصف الثاني من النظام المايوي، الذي جَلَبَ تلك الأجهزة الضخمة من أصدقائه في دول أوربا الشرقيَّة الاشتراكيَّة السالفة، ثم بَلِيَت تلك الأجهزة بالإهمال المُتطاوِل لعقدين في الزمان أو أكثر حتى كأنها تعطَّلت تماماً، فجَلَبَت الإنقاذ الأولى قِطَعَ الغيار بمبالغ لم تكُن تعرِفُها مُوازنات

الإعلام يومئذ، ولكن أعان عليها أفذاذٌ ومُؤسَّسات تؤمن بأن للثورة رسالة وصوتاً يوجِبُ البلاغ. ثم انتشرت الطواقم الفنيَّة والتنظيميَّة تُعيدُ الحياة لتلك المحطَّات من "ربيا" في داخلة النيل الأزرق إلى عواصم الجنوب في جُوبا، وَاوْ ومَلَكَال حيثُ نُسِيَت مراكز التقوية الإذاعيَّة والتلفزيونيَّة، ولم تلبَثْ أن غطَّت مساحاتُ البث الإذاعي مدى طاقة تلك الأجهزة المُتجدِّدة، فشملت كل السودان وبلغت أطرافاً من آسيا إلى الصين ومسَّت كذلك أجزاءً في أوربا، وبصُدُور قرارٍ من مجلس قيادة الثورة بإنشاء اللجنة القوميَّة للفضاء، وفقاً لمُقترح مجلس الإعلام الخاص في الحركة، انتظمت أطراف عمليَّة البث الفضائي مهما يكُن إذاعةً أو تلفازاً،كما انتظمت عَبرها خُطَّة الإنقاذ في الثورة الإعلاميَّة ومهَّدت الطريق للتقدُّم المُتَّصل الذي شَهِدَهُ ذلك المجال الذي قد بدأ بخُطىً حثيثة.

مثلَّت مؤسَّسة التلفزيون القومي تحدياً آخَر كبيراً للإنقاذ الأولى، فقد أُسِّست وتطوَّرت وفقاً لمنطقها الخاص الذي يكادُ يلفظ كلَّ غريب، ولكن طلائع الثورة الأولى الذين دخلوا عليها الباب كانوا يتوهَّمون تغيُّراً سريعاً جذرياً فقد أزاحوا النظام كله وعطَّلوا الدُستور ولن تستعصي عليهم مؤسَّسة من مؤسَّساته. وفي التدافُع بين إرادة الثورة والتغيير ومقاومة سوسيولوجيا المؤسَّسات البيروقراطيَّة وإداراتها، بَدَت الأخيرة أوفر حظاً في المُمانعة والصُمود، فليس لمن وفد من صف الثورة أعضاءً شباباً تربوا في كنف الحركة الإسلاميَّة، ليس لهُم أية خبرة سابقة أو عملٌ في جهازٍ يُشبِهُ التلفزيون، بل مِنهُم من لم يدخُل أستوديو أو يواجه كاميرا قط، ومع رغبة القيادة في بسط غلالة التمويه على جهازٍ مُهِم، أُختير للتلفزيون مديرٌ من جيل الإعلاميين المُخضرَمين، واختار نائبُ الأمين العام أن يُبلِغَه بنفسه نبأ تعيينه من بيته بعد أن انزاحت قليلاً حُجُب سيطرة الإسلاميين على مقاليد الثورة، ولكن مهما تكُن الرسالة قد بلغت المُدير الجديد، فإن التعبير عنها عُموماً وتفصيلاً لم يكن في وسعه، فنشطت محاولات التغيير من تحته حتى استطاعت حركة الإعلام والإعلاميين الناشطة في أروقة الثورة والحركة أن تأتي بمديرٍ جديد من عُمق الصف المُلتزم، ولكنه سُرعان ما عبَّر عن رؤية في الإعلام لم ترُق لرئيس الثورة ونوَّابه العسكريين، فلم يلبث أن أُعفِيَ من منصبه وعاد من جديدٍ مديرٌ سابق، شَفَعَت له سابقةُ انتمائه للمؤسَّسة العسكريَّة التي عادت حاكمة[٢].

وسِوَى معركة مدير التلفزيون بين المدني والعسكري، بين رؤى مثقفي الحركة المُختصِّين في الإعلام ورأي الدولة ممثَّلة في رئيسها، نَشَبَت أولى معارك المُبايَنَة بين هؤلاء

(٢) أعفى رئيس الثورة الدكتور جمال عثمان، لتؤول إدارة التلفزيون إلي العميد محمود جمال.

وأولئك، في إطار مؤسَّسة التلفزيون، وإذ كانت الأولى معركة رأي ورؤية فإن الثانية هي بعضٌ من حَربِ العصبيَّة المِهَنيَّة الحديثة في صُورتها العسكريَّة، فقد كان المُديرُ الذي يحملُ بحقٍ رسالة دكتوراه في الرسالة التلفزيونية يرى أن التلفزيون جهازٌ للترفيه لا يحتملُ الرسالة المؤلمة بالملل، وقد يُؤدِّي وظيفةً في التربية أو التعليم أو التثقيف أو التعبئة السياسيَّة ولكن نجاح الرسالة يعني أن يبسط كل ذلك في ثوبٍ مُمتِع من الترفيه. لكن الاشتباك الثاني بين الإعلام والمؤسَّسة العسكريَّة كان ذو طبيعة مختلفة أثارته التعبئة الأسبوعيَّة لحرب الجنوب عَبرَ برنامج "في ساحاتِ الفِداء"، فالتعبئةُ العسكريَّة لدى المؤسَّسة العسكريَّة إنما هي حصراً من عمل "فرع التوجيه المَعنَوِي" للقوَّات المسلَّحة، ولا يُفهَمُ أن تقوم بذلك جهة مدنية (الدفاعُ الشعبي) مهما استعانت بصغار الضُباط مِمَّن دخلوا إلى المؤسَّسة إجابة لداعي الالتزام الإسلامي، كما أن الرُوح العسكريَّة لا تكادُ تتفهَّم أو تحتَمِل ما يُعتقدُ أنه أسرارٌ عسكريَّة قد يبُثُّها الإعلامُ ضمن رسالته الضروريَّة للتعبئة الشعبيَّة.

كذلك أبرز التلفزيون مُبايَنةً أخرى، إذ بَدَت رُوحُ التعبئة العسكريَّة اليومية التي سيطرت على البرامج شديدة الأدلجة لا سيَّما في الأوساط غير المُؤدلجة التي ما عَهِدَت التلفزيون إلا أداةً للإمتاع والمُؤانسة، وإذ جَلَبَت حلقاتُ برنامج "في ساحاتِ الفِدَاء" والحديثُ الصباحي المشهور باسم "الرائد يونس محمود" وحلقاتُ التوجيه المعنوي في الإذاعة والتلفزيون، جَلَبَت تعاطُفاً وتأييداً بالغاً للإنقاذ الأولى لا سيَّما مع تصاعُد الحملة العسكريَّة في الجنوب، أفزَعَت آخرين من عامَّة المُثقفين بالمزاج السُّوداني المُعتدِل المُتحفِّظ، فترك بعضهم مشاهدة القناة الرسمية، وتطرَّف بعضهم فغادر السودان جملةً يعتبر هجرته من السُّودان هروباً بعقائِدِهِم أو أمزجتهم من مناخات "الهَوَس الديني" التي وصل بها التلفزيون إلى خاصة بيوتهم.

وَسَمَتْ كذلك ثوريَّة الأيام الأولى موضوعة الإصلاح الإداري، إذ رُفِعَ شعارٌ يبغي الرُشدَ والفاعليَّة لجهاز الدولة ويُطهِّره مما ران عليه من فسادٍ وترهُّل وخُمول، وكُوِّنَت لجنة عُليا في مجلس الوزراء كان ينبغي أن تنظُر في جُملة تجارب الإصلاح الإداري التي تطوَّرت في العالم وأصبحت خبرتها عِلماً، ولكن طغى الشَعَارُ المُباشِر البسيط على المُهمَّة العميقة المُعقَّدة، فاقتحم وزيرُ الثورة وزارات الدولة ومصالحها بكاميرا الثورة في زيارات المُباغَتَةِ المُصوَّرة ترصِدُ صُوَرَ الفوضى والترهُّل وتُعلِنُها على الناس، مما أحيا المُناظرة بين طبيعة الحركة الإصلاحيَّة ومزاج الشعب المدني الذي يكرهُ العُنف والمُباغتة وبين الثوريَّة العسكريَّة في بعض سُلوك قادة الثورة، وقريبٌ من ذلك سُلوك وُلاة ولاية المركز الخرطوم

حيث تعُمُّ فوضى الأسواق والنظام العام لا سيَّما بعد عهد الرخوة الحزبيَّة، فسَمِعَ الشارعُ السُّوداني عبارات الحَجَّاج والي الأمَويين على العِراق، وبعض كلمات الجاهليَّة في محاربة الثورة لفوضى السُوق.

*****

بالطبع تركَّزت التعيينات العُليا في بؤرة القيادة المُستترة عند نائبِ الأمين العام، فبعد مجلس الوزراء، عيَّن الوُكلاء ومُديري المؤسَّسات ورؤساء مجالس الإدارة، وتعيينات القوَّات المسلَّحة ومديرَ الإذاعة ومديرَ التلفزيون ورؤساءَ الصُحُف والسُفراء، وهي سُنَّة اتصلت لسنواتٍ في عهد الإنقاذ، تركيز الوظائف العُليا بيد القيادة الخاصَّة للحركة الإسلاميَّة، أُضيف إليها وظيفة المُحاسبة فيما عُرِفَ بـ"لجنة التعيينات والمُحاسَبَة العُليا" التي لم تُجاوزُ عُضويتها الخمسة، ولكن في مرحلة الثورة الأولى كان نائبُ الأمين العام يستدعي خِبرَته وذاكِرَته مُجَسِّداً سِماتِ الحاكم المُطلق دون معايير واضحة ولأفقٍ غير منظور.

طالَت كذلك يدُ العَفو للمَعَاش عشراتٌ من ضباط القوَات المسلَّحة، الثغرة الأخطر لحماية الثورة من الاستهداف، فقد تولَّت لجنة السبعة عشيَّة الثورة ترقية رئيس الثورة من رُتبَة العميد إلى رُتبَة الفريق فتدنَّت تلقائياً تحته الرُتَبُ التي كانت تعلو عليه وطارت أخرى، ثم عَمِلَت المشرَحَةُ نحو الأدنى بجُملة معاييرٍ صاغَها العسكريُّون والمدنيُّون بذات الحُجة، التأمين الأتم للثورة. لكن مثلما واجهت رؤية الحركة الإسلاميَّة وخُطَّتها مأزق العلاقة بين دولة السُّودان ودولتها، فإن المُضِي نحو المُطابقة بين جيش الحركة الإسلاميَّة وجيش السُّودان على مستوى تبديل الأفراد مثَّل مأزقاً أشدَّ تعقيداً. فالحركة الإسلاميَّة لها رؤيتها في بناء جيشٍ يُمثِّل الأمَّة ويُجاهِدُ عنها، لكن تطبيق معايير تصفية الأفراد التي أُعمِلَت بسرعة هائلة، ثم تالياً التوجُّس الرافِض لإصلاحات الحركة الإسلاميَّة في القوَّات المسلَّحة من قِبَلِ ذات عضويَّة الحركة الإسلاميَّة في الجيش، بمن فيهم الذين أُدْخِلوا بقرار الحركة وتوجيهها في مختلف الدُفَع، اكتملت أضلاع المُثلَّث الذي أفرَزَ في المُستقبل أخطر أزمات الإنقاذ وانقسام صف الحركة الإسلاميَّة، فالضُّباط الذين عُزِلُوا أو أُعفوا للمعاش تراكَمَت لديهم مرارة خاصَّة مما رأوا فيه اغتصاباً لمؤسَّستهم وإهانةً لهُم، ومن بقي منهم في القوَّات المسلَّحة رأي في السُلطة التي آلت للضُّباط الصِغَار الذين صنعوا التغيير "عَرَبَدَةً" لم يَعهَدْها في سلسلته المُنضبطة المُتراتِبَة، فرضي بعضهم بالمعاش والاعتزال، وتجاوب آخرون مع نداء المعارضة والقيادة الشرعية الذي ارتفع

يدعوهم للهجرة والاصطفاف لمقاتلة الإنقاذ. أما الجزء الآخر المُلتبِس من العلاقة بين الحركة وضبَّاطها، فقد كانت قيادتها التي آلت إليها قيادة الثورة تفترض أن أمور الحُكم والسياسة والاقتصاد من شأنِ السياسيِّين، أما الجيش فهو شأن العسكريِّين، ولا رَيْبَ أن ذلك خلَّف كوارثه بدءً من ساحاتِ الجهاد في الجنوب وحتى ساحاتِ السياسة بين "القصر" و"المنشية"، وانتهى بمأساة "رمضان ١٩٩٩م"، وتلك قصصٌ نعودُ إليها.

أما المؤسَّسة العسكريَّة الأخرى ذات العلاقة الأوثق بالمجتمع ونشاطه المدني، فهي جهازُ الأمن. فقد واجَهَت ثورة الإنقاذ ما يُشبِهُ الفراغ في الجهاز الذي كان يُرجى له حماية الثورة بمهنيَّة وفعاليَّة، ولكن مُنذُ قرار حَلِّ جهازِ أمنِ النظام المايوي بعد انتفاضة أبريل (نيسان) ١٩٨٥م لم يقُم البديل المطلوب، فقد استغرَقَت الانتفاضة عامَهَا الانتقالي الأوَّل تحاوِلُ تصفية الجهاز المُباد ولم يتيسَّر للأحزاب أن تُكمِل المُهمة. فتولَّى شأنَ الأمن في الإنقاذ أولاً أحدُ قادة الجهاز قبل الانقلاب، وقد أصبحَ عُضواً بمجلس قيادة الثورة، ثم استبدلته "بؤرة القيادة الخفيَّة" سريعاً بضابطٍ إسلامي كبيرٍ من ذات دُفعَة رئيس الثورة، ثم عُيِّن أستاذٌ جامعي من قلب أجهزة الحركة الإسلاميَّة نائباً له، لتبدأ قصة الحركة الإسلاميَّة مع جهاز الأمن[٣].

في الطرف الآخر من المَشهَد، كانت المُعارضة قد أكمَلت تقويمها لحدث الانقلاب، وخلُصت إلى نتيجتين مهمَّتين: أن هذا الانقلاب من تدبير الجبهة الإسلاميَّة بالكامل وأنه معزولٌ شعبياً وعسكرياً، أما عدد الضبَّاط الذين نفَّذوه من القوَّات المسلَّحة فلا يتجاوزُ الخمسين والمئة، ثم حوَّلت النتيجتين إلى مُقدِّمتين منطقيتين يُلزِمان بالتحرُّك السريع لإسقاط نظام الجبهة الإسلاميَّة وإعادة الأمور إلى نِصَابِها، وإلا فإنها ستُحكِمُ إمساكها بالأمور وتُطبِّق برنامجها الذي بدأت ملامحه واضحةً في الانفراد بالسُلطة وسَحقِ الآخرين.

كانت الدعوة التي حَمَلَتها نُصُوصُ "ميثاق الدفاعِ عنِ الديمقراطيَّة" بالعِصيَان المدني الشامِل في حالة وُقوع انقلاب، والذي وقَّعَت عليه أحزاب ومنظمات ونقابات المجتمع كافة بلا صوتٍ يُقاوِمُ طُبولَ الموسيقى العسكريَّة وآلاتها الحديديَّة فجرَ الثلاثين من يونيو (حزيران) ١٩٨٩م. وبدُخُول قادة الأحزاب إلى المُعتقل، بدأت الأحزابُ ذات التقاليد في العمل السِرِّي تُعيدُ الفاعليَّة لأجهزتها لمُواجهة المرحلة الجديدة، وسُرعان ما

(٣) تولي مسؤولية الأمن لأول الثورة العميد إبراهيم نايل إيدام، ليخلفه الفريق محمد السنوسي، ثم عُيِّن د. نافع علي نافع نائباً له.

تبلور تحالفٌ لا يحكُمه ميثاقٌ مكتوب لإسقاط النظام من قُوى المُعارضة جميعاً، أعقَبَتهُ محاولةٌ لعِصيانٍ مدني، سُرعان ما حاصَرَتهُ أجهزةُ الحركة الإسلاميَّة وأفشلت إضراباً محدوداً وسَطَ القِطاعِ الطِبي، أحد معاقلِ الحداثة التي تُجيدُ التحرُّك السالب والمُوجِب فيها. أما الجانبُ الأشد خطورة على الانقلاب الوليد، فهو اتصالُ عناصر وسيطة في بعض الأحزاب بضُبَّاط القوَّات المسلَّحة، مِمَّن سُرِّحوا حديثاً في المعاش ومِمَّن لا يزالُ في الخدمة تيسير الاتصال المأمون بهم، يُغريهُم بالتحرُّك السريع لوأد الثورة بانقلاب مضاد.

بالمقابلِ، فإن استشعارَ القيادة للخطر وتوالي تقارير أجهزة معلومات الحركة التي أحسَنَت استغلالَ آليَّاتها إلى حدِّها الأقصى وأحاطت تقريباً بكل تحرُّكات المُعارَضة، ثم دفعت إلى المُسارعة بإحلال عُضوية الحركة في الأجهزة الخاصَّة، ليكونوا ضبَّاط جهاز الأمن الرسمي وعساكره، وإذ بدأت لجنة الأمن والعمليات العليا عاجزة عن استيعاب تدفُّق المعلومات الصاعد إليها من أجهزة الحركة، قامَت بتأسيس مراكز اعتقالٍ خاصَّة فيما عُرِفَ لاحقاً بـ"بُيوتُ الأشبَاحِ"، تمدَّدت فيها الاعتقالات عشوائية واسعة تأخذ الناس بأدنى شبهة بلا تحقيقٍ أو محاكمة، ولكن بتعذيبٍ وإهانةٍ لكرامة الإنسان لا يُقِرُّها مُطلقاً الإسلام، ورغم أن عناصر الأجهزة لم يَعدَموا من يُفتي لهم بجوازِ التعذيب في الإسلام في مأساةٍ فكريَّةٍ تُضافُ للمأساة الأخلاقيَّة، فقد تناهت الأنباء المفزعة للصفوف الوسيطة في الحركة من الأقرباء والأصدقاء وبلغت أعضاء في مجلس الثورة، لاسيما في لقاءاتهم مع السودانيين وغيرهم في رحلاتهم الخارجية.

زَاوَلَ التعذيبُ في بُيُوتِ الأشباحِ عناصر من الاستخبارات العسكريَّة، شاركتهُم عناصر من أبناء الحركة الإسلاميَّة وعُضويَّتها، وجَرَت بعضُ مشاهِدِه أمام عُيون الكِبار من العسكريِّين المُلتزمين وقادةِ أجهزة الحركة الخاصَّة. واستنكرته كذلك فئةٌ من أبناء الحركة، واعتَرَضَت بالصوت العالي عليه داخل أجهزة الحركة، ولكنَّها لم ترفَعْ صوتَها للخارج بالاعتراف أو الاعتذار في تلك الحِقبة للذين وقَعَ عليهِم الظُلم العظيم، من كبار قادة المُعارضة وصِغَارِهِم.

لكن في غمرة التدافُع الحاد الذي اتصل منذ أيام الجبهة الإسلاميَّة إلى بواكير أيام الإنقاذ، بين الحركة الإسلاميَّة وخُصُومها، تطوَّرت عقيدةٌ غريبةٌ عن جُملة تاريخ الحركة في الاستيعاب والتسامُح والتَعافي، عبَّرت عنها العناصر التي تتولَّى المسؤوليات الرفيعة في الأجهزة الأمنيَّة والموصولة على نحوٍ يومي بنائب الأمين العام ولجنة الأمن والعمليَّات العُليا، وهي اعتمادُ العُنف الحاسِم لإسكات المُعارضة ذات النزع السياسي أو العسكري،

ومدَّه ليُوافي مظاهرَ الفوضى الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة فيَضبِطُها بقوة حاسمة كذلك.

إلى تلك العقيدة التي ما لبِثَت أن اِستَشرَت رُوحاً سائدةً في أروِقَة الأجهزة الأمنيَّة، يُمكِنُ أن تُفهَمَ الجرأة البالغة لاتخاذ بعض قراراتها والحماسُ الشديد لإعدامِ كِبارِ الأطبَّاء الذين شَرَعُوا في محاولة للإضراب، أو تورَّطوا فيها، أو ما وَقَعَ بالفعل من إعدامِ لبعض المُتاجرين في النقد الأجنبي، بمن فيهم الذي أخطر المحكمة الميدانيَّة الإيجازيَّة المُستعجلة أنه يحفظُ المال وِرْثةً لا تصرُّفاً وبيعاً، وفيهم كذلك أبناءٌ لرموز في الديانة المسيحيَّة كانت الثورة تحتاج أن تحفَظَ معهُم عهداً ودوداً ينفعها في عمرها الوليد وفي المستقبل، وممَّا حَرِصت الحركة الإسلاميَّة في سالف تجربتها أن تُحسِن رعايته. وإلى تلك الجماعة وتلك الروح تُعزَى المَجزَرة المُتعجِّلة التي ارتكبتها قيادة الثورة وقيادة الحركة مُمثَّلة في نائب الأمين العام في (٢٨) من ضبَّاط القوات المسلحة -رحِمَهُم الله- وأضعافُ العَدَد من ضُبَّاط الصَّف، بعد محاولةٍ انقلابيةٍ فاشلة حاوَلَ المسؤولون عن تأمين الثورة أن يبرِّروا استيلاء الانقلابيين فيها على مواقع بالغة الخطر، بأنها تركتهُم يعملون أمام بصرها حتى يتورَّطوا بالكامل ويُقبَضُ عليهم مُجْرِمين. وسِوى مجافاة ذلك الزعمُ للقانون والأخلاق، فإن مجافاته للحقيقة بَدَت غالبة، إذ أن الأمور قد انفلتت بالفعل من أيديهم فجر التنفيذ، وعِوَضاً عن إعمالِ آلية الدقَّة في المُراقبة أعْمَلَت آلة العُنف في الانتقام، ما زُعَمَ أنه رسالة للقوَّات المسلَّحة لتكُف عن الانقلابات لكنها لم تفعل، وبَقِيَت المسؤوليَّة في عُنُق الإنقاذ إلى اليوم، أن تُخطِرَ ذوي الشُهداء كيف تمَّت المحُاكمة، وبأي قانونٍ، وأين دُفِنُوا، وماذا تركوا من وصايا ومُتعلِّقات شخصيَّة.

كذلك شَهِدَت الإنقاذ الأولى الموسومة بعقيدة العُنف حادثةً هي الأولى من نوعها في تاريخ الحركة الإسلاميَّة، أن تنفِّذ الحركة حُكمَ الإعدام في أحد أبنائِها، فقد اتَّسمت السيرةُ السياسيَّة مع الحركة للمهندس داؤود يحي بولاد -رحمه الله- باضطرابٍ شديد، إذ أنه أحد القلائل الذين عادوا إلى إقليم دارفور فور إكمال دراسته الجامعية، رغم أنه كان قائداً طلاَّبياً مُهماً نال أرفع المناصب التي يمكن أن يَرْقَى إليها طالب، رئاسة الاتحاد وأمانة الجامعة مما يُؤهِّله تلقائياً للترقِّي نحو مناصب الحركة العُليا، ولكنه اختار العودة للجذور والتجافي عن مناخ النخبة الخُرطوميَّة للحركة الإسلاميَّة. ولكن سِوى تبايُناتٍ قد لا تعني شذوذاً أو خروجاً فاحشاً، بل اختلافاً في الإدارة والسياسة داخل الحركة الإسلاميَّة، سِوى ذلك، فقد تحوَّل المهندس بولائه بعد انتخابات ١٩٨٦م التي كان مرشَّحاً فيها عن الجبهة الإسلامية القومية في دائرة نيالا، ورغم ما شهدته تلك الانتخابات من حدَّة

وتدافُع لا سيَّما في دارفور، تحوَّل للحزب الاتحادي الديمقراطي خالعاً ولاءه التليد للجبهة الإسلاميَّة والتيَّار الإسلامي. كما جاء اسمه في رأس قوائم المُتعاونين مع جهاز الأمن المايوي إبان حكم النميري بعد أن قامت لجنة تصفية جهاز أمن الدولة بتسليم وثائق الجهاز لديوان النائب العام.

بعد الإنقاذ، مَرَّ المهندس مروراً عابراً بالخُرطوم، طارحاً قراءةً لتاريخ السُّودان في كتابٍ كتبه طالباً مناقشتها في أطر خاصَّة، وفيها تجاوَبَ معه بالعفو والتسامُح كثيرون من أبناء جيله مِمَّن ارتقوا إلى صفوف الحركة الأولى، قابَلَه آخرون بصُدودٍ ومعاندة، فغادر السُّودان وانضمَّ إلى الحركة الشعبيَّة لتحرير السُّودان محقِّقاً حُلُماً رئيسياً للدكتور جون قرنق بانخراط الأقاليم المُهَمَّشة غير الجنوبية في نضال الحركة، خاصَّة دارفور ، فوجَدَ من ثمَّ دخولُ بولاد إلى صفوفها ترحيباً كبيراً، واستجابت الحركة الشعبيَّة لطلبه في قيادة تمرُّد دارفور على السُّلطة المركزيَّة في الخُرطوم، وبدأ من فوره عملاً من الحُدود التشاديَّة واتصالاً واسعاً بزُعماء القبائل والعشائر ورجال الأعمال وبعض المُتعلِّمين نحو تكوين جيشٍ وطليعةٍ مقاتلةٍ تتبنَّى أطروحة المناطق المُهَمَّشة، وِفقاً لرؤية الحركة الشعبيَّة. وعندما اكتملت صورة نشاطه في تقارير الأمن بالخُرطوم، جرَّد مديرُ عام الجهاز جماعة من ضبَّاطه مِمَّن زاولوا نشاطاً كبيراً في أطُر الأجهزة الخاصَّة والتنظيميَّة إلى دارفور، حيث أُلقِيَ القبض عليه في وضع القائد الميداني، وأجرَى معه التلفزيون مقابلةً قصيرة، كانت الأخيرة قبل إعدامه السريع في محاكمة ما تزال غامضة مجهولة التفاصيل، الأرجح أنها كانت في دارفور إبان تولِّي أحد أبرز ضُبَّاط الثورة منصبَ الحاكم فيها، وبعد حملةٍ واسعةٍ قويَّة قادها الوالي بنفسه لجمع سلاح ما عُرِف بـ"جماعات النَّهبِ المُسلَّح" في دارفور. ولا رَيْبَ أن التأمُّل الموضوعي الجاد في حادثة المهندس بولاد كانت ستُضِيء الطريق منذ سنواتٍ نحو رفعِ المَظالِمِ عن الولايات وتأسيس معادلةٍ للسُّلطة والثروة تحفظ السُّودان من المأساة العظيمة التي توَرَّطَ فيها بدارفور منذ العام ٢٠٠٣م.

حاول الأستاذُ الجامعي بعد أن ترقَّى إلى مُديرٍ عام وخَلُصَت إليه إدارة الجهاز، أن يلمَّ إليه مُوحِّداً عدداً من أجهزة أمنيَّة تناسلت سريعاً في المقرَّات الخاصَّة وفي النقل والمواصلات والبترول والتهريب وفي الطلاَّب والنقابات فيما بَدأ قضاءً على الفوضى، إذ جمعها تحت إمرة جهازٍ رسمي واضح محاسب مسؤول، كما مضى خُطُواتٍ في ضبط تجاوزات التحقيق والتعذيب وأوقع عقوباتٍ أحياناً قاسية على من قارفها من ضُباطٍ أو أفراد، ولكنه لم يخطو الخطوة الحاسمة التي تُشيعُ روحاً جديدة، تستبينُ مفهومَ الأمن في

دولةٍ مُعاصِرة، فضلاً عن دولةٍ إسلاميَّة مُعاصِرَة تقدِّس كرامة الإنسان، فرُوحُ المرحلة كلها كانت تُباينُ ذلك ولا يُتوقَّع لمن يتبوَّأ هذا الموقع خاصَّة أن يغرِّد تماماً خارج سِربِه. كما أن شعوره بضرورة حماية جهازه وعضويَّته وتمكين ثقتهم في أنفسهم قد قَصُرَ به عن ذلك الأفُق، ثم مركزيَّة شديدة مُخِلَّة في تفكيره كشف عنها الزمن.

المَشهَدُ الأخير في مشاهد الإنقاذ الأولى بين المعارضة والحُكم كان مسرحُهُ سِجنُ كُوبَر، إذ حاولَ الأمينُ العام في خُلواته مع الزعيمين الكبيرين أن يزيِّن لهُما التوافُق ثلاثتهم على إجماعٍ يرسِمُ ملامح مرحلة جديدة في تاريخ السُّودان، فدعاهُم أن يعتزلوا جميعاً المواقع التنفيذيَّة المُباشِرَة في السياسة طمأنينةً للذين استولوا على السُّلطة، ثم طمأنينةً إلى الشعب الذي كَرِهَ صِراع الأحزاب ومناوراتها ومزاودتها بأنهم أخيراً فاءوا إلى كلمة سواء، وأن هذه الكلمة هي الإسلام، عقيدةً واحدةً وإيماناً وشريعةً تصل من اختار الاشتراكيَّة فيتوافقوا معه على عدالة الإسلام، ومن اختار القوميَّة وصالاً بينهُم وبين جِوارِهم العربي والإقليمي. ولكن الزعيمين لم يُوافِقا على دعوة الأمينِ العام حتى تحمل إلى الشيوعيين والبعثيين والأفريقيين. بل وفي ذات المُعتَقَل، تبلور المِحوَرُ الجديد المُتجَدِّد عن المِحوَر القديم الذي ضمَّ جميع من في المُعتقل ماعدا زعيم الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة، فقد استيقنوا تماماً أن الانقلاب من تدبير الجبهة الإسلاميَّة، ووقَّعوا على أول اتفاقٍ مثَّل نواةً لميثاق التجمُّع الذي اكتمل في الخارج. كما أن جهازَ الأمن لم يألو جهداً يقطعُ به الطريق على محاولات الأمين العام لتأليف الصف بعد خروجهم جميعاً من المعتقل الأول، فاقتاد زعيم حزب الأمَّة فجأة ليلاً وألحَقَ به إساءةً بالغةً، هي في الأساس رسالةٌ بالغةٌ له ولصهره الأمين العام من محور نائب الأمين العام الموصول بالأجهزة الأمنية، أن الثورة ماضيةٌ لا تنظُر إلى الوراء ولن تصطلح مع الأحزاب. أما قُوى اليسار فقد أبان لها تحليلها المُتعمِّق لثورة الإنقاذ، أن حقيقة الخِلاف بين الجبهة الإسلاميَّة والحزبين الكبيرين، مهما احتدَّت خُصومته وتعالت بينهم أصوات التنابز بالألقاب، فما هُو بخلافٍ جوهري على مبادئ وأصُول فاستفرغوا وسعهم ألا يكتمل ذلك الوفاق، وكان لهُم ما أرادوا بثمنٍ باهظ اصطبروا فيه على تناقُضاتٍ كثيرة بينهم وبين الحزبين التقليديين حتى لا ينفرِدَ نظامُ الإنقاذ بزُعَماء الطائفيَّة مكشوفين.

*****

بقيَّة جسم الحركة الإسلاميَّة من داخل السُّودان إلى خارجه لم يلبَثْ أن تحرَّك مُتفاعلاً مع الإنقاذ. هيَّأ المسارِحَ وحَشَدَ الدعم لزعماء الثورة الذين طوَّفوا العالم مُبشِّرين

بمشروعهم لإنقاذ السُّودان وتنميته ثم إسلامه، كما ظَهَرَ في خطابات الرئيس المختلفة وفي مخاطبات أعضاء مجلس الثورة. وفي الداخل، وجد الناشطون سُبلاً أحاطوا فيها بأعضاء مجلس قيادة الثورة المُقسَّمين على اللجان، وكان أوَّل العمل السياسي المُعلن المُشترك بين الإسلاميِّين المدنيِّين والإسلاميِّين العسكريِّين هو سلسلة مؤتمرات الحِوار التي تبنَّتها لجانُ المجلس المختلفة، وقد بَدَت الحاجة مُلحَّة لملء الفراغ الذي طفق يخيِّم مع مرور الأيام دون برنامج سياسي للحكم الجديد أو مشروع أو طرح يعبِّئ تجاوُب الشعب مع الثورة، وقد كان موضوعة "المشروعُ السياسي" بنداً مهماً في مُداولات التحضير للانقلاب، إذ تَعرفُ قيادة الحركة عِبرة الفراغ السياسي وكَبْتُ الحُرِّيَّات، ما أفشَلَ حكم الفريق إبراهيم عبود (١٩٥٨-١٩٦٤م) وانتهى بحكم المشير النميري إلى الزوال.

جاء المُقترَحُ الأول مُصَوَّباً نحو المشكلة الأخطر "الحرب في الجنوب"، محلّه بالطبع لجنة السلام التي يرأسُها عُضوُ مجلس الثورة، ومع إعلان الأسماء المُشاركة من كل ألوان الطيف السياسي في مؤتمر الحوار حول قضايا السلام، استبانَ وجهٌ مُنفتحٌ مُتسامحٌ للإنقاذ يُناقِض إلى حدٍ كبير سمعة "بُيوتِ الأشْباحِ" واضطهاد المُعتقلين التي بدأت في الرَوَاجِ عَبرَ تقارير مُنظَّمات حُقوق الإنسان، وفي الانتشار عَبرَ أكبر مؤسَّسات ووسائل الإعلام في الغرب.

تداول مؤتمر الحوار حول قضيَّة حرب الجنوب بحريَّةٍ واستفاضةٍ في مناخٍ من الهُدوء والتسامُح، ولكن في ذات الساعة التي التأم فيها شملُ المؤتمِرين لإجازة توصيَّات الختام كانت إذاعة أمدُرمان تتلو قائمة الضبَّاط الثمانية والعشرين الذين أُعدِموا، ورغم إعجاب المُؤتمرين بما أنجزوا، وهو جهدٌ يستحقُّ الإعجاب، كانت قضيَّة الترويج للتوصيَّات وتقديمها للعالم قد تهيَّأت لها صخرة الارتطام والتبدُّد. لكن المؤتمر أفلَحَ في كسر جُمود تجاوُب النُّخبة السياسيَّة مع الإنقاذ وملأ الفراغَ السياسي وبَسَطَ أفكاراً مهمة لإعادة تأسيس الدولة والحكم في السُّودان، وفق عِقدٍ اجتماعي جديد يَحل مشاكل الأطراف مع المركز ويهيِّئ للقسمة العادلة للسُّلطة والثروة مما لم تكن الإنقاذ قد تهيأت له بعد. كما أتاح المؤتمر مادةً للحركة في العالم ووسط جاليات السُّودانيين في الخارج، كما حمل قرارُ مجلس الثورة بتبنِّي توصيات وقرارات المؤتمر لتكون أساساً لتفاوُضِه مع الحركة الشعبيَّة لوقف الحرب وإقرار السلام، قُبُول نظام الإنقاذ للتعدُّد في الآراء بل واحترامه لإجماع النُخبة ولو كانت بغير سُلطةٍ أو تفويض ديمقراطي.

توالَت المُؤتمرات الجامعة في الإنقاذ عبر سنواتها الأولى وحَمَلَت جميعاً كلمة "الحِوار"

في عنوانها، تعبيراً عن ذلك الروح المُتسامح الذي تنتهجه الإنقاذ ويتجلَّى ظاهراً لا سيَّما في سُلوك أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين توالوا على رئاسة المؤتمرات، (مؤتمر المرأة، مؤتمر الحوار الاقتصادي، مؤتمر الدبلوماسيَّة، مؤتمر النظام الأهلي، مؤتمر الحوار حول النظام السياسي، مؤتمر الحوار حول قضايا الإعلام، وأخيراً مؤتمر الإستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة). ومع كل مؤتمر كانت قائمة العضويَّة تتوسَّع وتزداد، فشَمِلَت غالب أعضاء الحركة الإسلاميَّة الذين توزَّعوا على المُؤتمرات وفقاً لتخصُّصاتهم، وظلَّت مجموعة صغيرة تحتفظ بوجودٍ دائم في لجان التسيير، وهي نفسها التي يُتاح لها زيارة مقرِّ نائبِ الأمين العام ليلاً أو نهاراً، وإفادته بما جَرَى وسيجري وأخذَ توجيهاته على وجه الأوامر المُطلقة. كما أدركَ الأمينُ العام نفسه كثيراً من هذه المؤتمرات وقد أُطلِقَ سراحُه بالكامل من الاعتقال المنزلي الذي وُضِعَ فيه بعد خُروجِه من سِجنِ كُوبَر، وبخروجه انتظمت عملية تأصيل أفكار الحركة في مداولات ومُقرَّرات المؤتمرات، الأمر الذي لا يُحتاج إلا قليلاً في غيابه خاصَّة إذا قُورنت طريقته إلى طريقة نائبه، الذي يُصَوِّبُ نقاشه في أغلب الأحوال إلى حدود الحذر السياسي، وقد لا يأبه كثيراً لخطر الأفكار.

مؤتمرُ الإستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة ما كان له أن يتم بتلك الطريقة الباهرة لولا وجود شخصيَّة الأمين العام، وإمكانيَّة التواصُل اليومي معها، فقد انتظم المؤتمر بوصفه "مؤتمرُ المُؤتمرات" واتسعت قائمة المُشاركين لتضُم الآلاف في مختلف اللجان التي غطَّت سائر شِعابِ الحياة. فواجهت المؤتمر المُعضلاتُ الفكريَّة وهو يتصدَّى لوضع الأهداف والوسائل لخُطَّة عُظمى تمتدُ لعشر سنوات، لبناء قطرٍ بحجم السُّودان. فكلمة "الإستراتيجيَّة" نفسها قد وُلِدَت وتطوَّرت في بيئة الفكر الغربي العسكري، وهي تضع غاية الإستراتيجيَّة وهدفَها في البقاء (survival)، ولكن الأمينُ العام مدَّ المؤتمر بالتعريف الذي يُوافي دولةً ومجتمعاً مؤمناً، مؤسَّساً على الإسلام، فغاية الإستراتيجيَّة هي "العِزَّة" وليس مجرَّد المعني السَّلبي لغاية البقاء.

فمنذ مؤتمر الاستراتيجية القومية الشاملة وبإلهام الأمين العام، اعتمدت نظرياً أولويَّة المجتمع على الدولة، فالمجتمع هو الأصل وما الدولة إلا بُعدٌ من أبعاده، وذلك قبل أن تَصدُر مصطلحات المجتمع المدني المبادر وتمكين منظماته في مختلف شعاب الحياة، كما جاء في وثائق الأمم المتحدة نحو النصف الثاني من تسعينات القرن المنصرم. فالإستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة نصَّت بجلاءٍ أن المجتمع المُؤمن مجتمع مبادر يقومُ بغالب وظائفه، ويترك أخرى محدودة للسُّلطان.

كما كشف مؤتمر الإستراتيجيَّة عن البُؤس الفكري للمُختصِّين في العلوم الإسلاميَّة التقليديَّة حتى الذين تربُّوا في كَنَفِ الحركة الإسلاميَّة، فجاء تصوُّرهم لإستراتيجيَّة الأخلاق ساذجاً قاصراً عن محتوي التأصيل الذي تستهدفه الحركة الإسلامية لتجديد مجتمع السودان وأثاروا اعتراضاتٍ تنمُّ عن فقر فِقهِهم، فاستدرَكَهَا الأمينُ العام بالمُلاحظات التي حوَّلتها إلى وثيقة فريدة في التخطيط لأخلاق المجتمع وتديُّنه، بل وابتكار وسائل موضوعيَّة لقياس التديُّن والأخلاق والثقافة والعلم، مما لا يأبه له الفكر الغربي العلماني ويعتبره شؤوناً خاصة لا علاقة لها بالتخطيط الإستراتيجي.

ورغم الجهدِ الذي بُذِلَ في وضع وثيقة الإستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة فجاءت إضافة فكريَّة أصيلة لحركة الإحياء الإسلامي الموصولة بالحياة المُعاصرة، وليس محض الفكر النظري التجريدي، إلا أن الوثيقة لم تجد حظها من القراءة والاهتمام لتكون هادياً لجملة كسب ثورة الإنقاذ الوطني، فالناشطون الذين ينشطون يُديرُون الثورة لا تحظى الأفكارُ عندَهُم بالتقدير اللازم حتى يصطبروا مع قراءاتها وفهمها، كما أن وثيقة الخُطة العُظمي قد لقِيَت عَنَتاً عصيّاً في تحصيل المعلومة من الأجهزة المدنيَّة الرسميَّة فضلا عن العسكريَّة، كما أعاقها ضَعفُ الإحصاء والمعلومات في مؤسسات الدولة كافة، فانسحب ذلك ضعفاً في دقة أفكار الاستراتيجية وأهدافها للتنمية والاقتصاد، وذلك رغم الجهد العظيم الذي ظل يُواليه مركز الدراسات الإستراتيجيَّة لمتابعة الخُطة عبر كل شُعَب الحياة وفي كل ولايات السُّودان.

لكن المؤتمرات الحواريَّة بتواليها وانتظامها في سائر مجالات الحياة لم تَدَع اسماً سُودانياً قومياً محايداً أو حتى مُعارِضاً إلا واحتوته، وقد كانت تلبية الدعوة أحياناً كثيرة تُقارِبُ النسبة الكاملة، كما أن مناخ الحوار الحُر قد شجَّع الذين شَهِدوا بعضها أن يَشهَدوا الأخرى إذا كُرِّرَت لهم الدعوة إليها، وبذلك مثَّلت مؤتمرات الحوار أكبر حملة علاقات عامة للإنقاذ، قدَّمتها للنُخبة وعرَّفتها بحقيقة أفكارها، كما برموزها وشخصياتها. لكن أفكار المؤتمرات الكثيفة القيِّمة كانت تحتاجُ خُطُواتٍ مشابهةٍ لتطوير النظام كله والتجاوُز السريع لطبيعته العسكريَّة المُغلقة، وهو ما لم يُفلِح فيه حتى مؤتمر الحوار السياسي، ففيما نجح المؤتمر الاقتصادي في تمكين مقرَّراته وتوصياته فلسفةً للسياسات الاقتصادية لنظام الإنقاذ، لم يُفلِحْ مؤتمر الدبلوماسيَّة في تفعيل السياسة الخارجية بتفعيل الجهاز الذي يمثلها والعاملين فيه، وفيما تعثَّر مؤتمر الإعلام على حدود إطلاق الصحافة الحرَّة وحَمَى فيه الخلافُ بين رغبات الصحافيين وتوجيهات قيادة الحركة التي تخشى على التجربة الوليدة

من الكلمة الحرَّة، دارت أولى سجالات قضيَّة الحريَّة والنظام التي طَبَعَت صراع الإنقاذ الثانية والإنقاذ الأخيرة.

أفلحت المؤتمرات كذلك في تأكيد وعي الحركة الإسلاميَّة بقصور مشروعها عن احتواء كل وجوه الحياة العامة في دولةٍ معاصرة، بما في ذلك قُصُور تجربتها في الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة التي وصلتها بجذور المجتمع، وأتاحت لها تجربة شاملة في الحكم، مهما تكُن قصيرة.

أما الإنقاذ، فقد واجَهَت الحركة الإسلاميَّة بقضايا إعادة تأسيسٍ لوطنٍ مضى على استقلاله ما يُقارِبُ نصفَ قرن، وظَهَرَت للحركة شِعابٌ من الحياة والمُشكلات لم تكن منظورةً من قبلُ، كما عَرَّفَت المؤتمرات وفقاً لطبيعة الحركة الإسلاميَّة المُنفتحة أعضاء الحركة بوجوهٍ من المجتمع لم تكن تغشى أروقة السياسة الحزبية، ولكنها ذات علمٍ وجهدٍ وكَسْب. ولكن ذات الطبيعة المُنفتِحَة التي كان يمكن أن تُتيحَ دائماً لقادمين جُدُد ليقودوا المراحل الجديدة أو يشاركوا في قيادتها من كل أطياف المجتمع ومدارسه الفكرية ومشاربه الثقافية، تعثَّرت عند رغبة قيادة الحركة في ألاَّ يفلِتَ من يدها عِقالُ مشروعها في الحُكم، وهو التخوُّف الذي عوَّق تجربة تأسيس الحزب الواحد الشامل لكل الناس ولكنه مُوجَّه من نواةٍ مركزيَّة قابضة في قيادة الحركة، فيما عُرِفَ لاحقاً بـ"نظام المؤتمرات الشعبيَّة الشُوريَّة" المُسمَّى "المُؤتمر الوطني".

نحو قاعدة الحركة الإسلاميَّة الشعبيَّة في المركز والأقاليم، صَدَرَ مرسومٌ مُؤقَّت من مجلس قيادة الثورة بتأسيس اللجانِ الشعبيَّة لتعمَلَ في المناطق والمحليَّات، فاستوعَبَت أعضاء الحركة بعد الفراغ الذي خلَّفه حلُّ الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة والتي كانت تستوعِبُ غالب النشاط الظاهر للحركة، فقد كانت الجبهة هي الحزب الوحيد الذي تجاوب إيجاباً مع قرارِ الحل ونَشَرَ عُضويَّته في أجهزة الثورة الجديدة، وقد أدرك أنها أجهزته البديلة التي حَلّت تلقائياً محل التنظيم المُباد. ورغم النجاح الذي وافق تجربة اللجان الشعبيَّة في التصدي للمُشكلات اليوميَّة وخروج أعضاء الحركة من مرحلة الدعوة و الالتزام الفكري لحلِّ مشكلات المَعاش والتعليم والأمن، فقد استدعت بعض الانتهازيين والوُصُوليِّين على سُنَّة الشموليَّة التي صبغت صورة اللجان الشعبيَّة منذ أوَّل يوم، وإذ أن عضويَّة الحركة التي حلَّت في اللجان الشعبيَّة تحملُ رصيدها في التجربة والعمل العام، فقد ظهر كسبُها الجديد مُستوعِباً للمُجتمع المدني والريفي مُبشِّراً بنجاح فكرة التنظيم الشامل الذي يحرِّك المواطنين كافة لحَلِّ مشاكِلِهِم ولا يُقسِّمهُم إلى مُنتمين

لأحزابٍ سياسيَّة وغير مُنتمين، بل بلغ التفؤل بمنظرين سياسيِّين كبار أن توقَّعوا نهاية الأحزاب في السُّودان لصالح تجربة المحليات التي تضُمُّ الجميع وتباشر حل مشكلاتهم اليومية، ولم يكُن ذلك بعيداً عن الحقيقة.

بَدَت الحركة الإسلاميَّة في جملتها تنظيماً شديدَ المرونة في استيعاب الأدوار الجديدة وتمثُّلها ومُواجهةِ التحدِّيات المتجدِّدة وتجاوُزها، مما يجعل مقولة ''حلُّ الحركة'' أو ''حلُّ التنظيم'' التي راجت لاحقاً ضمن مساجلات مفاصلة الحركة الإسلامية بالغة السذاجة، إذ لم تَعنِ تحديداً إلا حلَّ ''جهاز الشُورى القيادي''، أما بقيَّة التنظيم ذو الطاقة الظاهرة والكامنة فيستعصي على الحلِّ بحُكم طبيعة الأشياء وقد استوعَبَتهُ أوجُه العمل التي وصفنا، بل إن مقامَ التمكين السياسي وتحدياته قد مَدَّهُ بطاقةٍ جديدة، فأبرز وجوه العمل الاجتماعي في القطاع النسائي اتَّسع وتضاعف بعد ''مؤتمر الحوار حول قضايا المرأة''، إذ انبَثَقَ منه مباشرة التنظيم النسائي الجديد.

على ذاتِ النحو تضاعف العملُ الطَوعِي برعايةٍ مُباشرة من نائب رئيس الثورة، فَغدا تأهيلُ النازحين واستيعابهم في الأحزمة المُحيطة بالمُدُن عملاً له خَطَرُهُ السياسي الذي يَظهَرُ مباشرة بعد أن يستوفي العمل الإنساني حاجاته الأوليَّة، فمُعسكرات النزوح كانت تأوي إليها الأُسَرُ بأطفالها الضِعاف لعَونِ الغذاء والصحَّة والتعليم، كما يأوي إليها الشيوخ والسلاطين والشباب ذوي الوعي السياسي الموصول أحياناً بالحركات المُعارضة سِلْماً أو حرباً، فكانت الإغاثة والسياسة في تلك الأطراف من عمل طاقم الحركة الذي نشط في ظروف العسرة والمشقَّة واحتَمَلَ ذلك بنيَّة تخلُصُ لحماية المشروع الإسلامي.

كذلك الشأنُ في عمل الطلاَّب والشباب والقطاعات العمَّالية والمهنيَّة، كُلُّها نَشِطَت تحمي الثورة الإسلاميَّة، فاستوعَبَت الطلاَّبَ ميادينُ الجهاد الفسيحة من غابات الجنوب إلى جبال الشرق وبرِّية النيل الأزرق لا يلووذ على شيءٍ سِوَى المُدافعة قتالاً عن المشروع الإسلامي. وأما قطاعات الفئات، فقد اتَّصل عملُها ولم ينقطع منذ المُصالحة الوطنيَّة، مروراً بالجبهة الإسلاميَّة إلى الإنقاذ، موصولاً بعمل أجهزة المعلومات ومُتجاوزاً في مرحلة الإنقاذ حَمَلات المنافسة الموسميَّة للفوز بالمقاعد النقابيَّة، إلى غرفة عمليات طوارئ متأهبة لتأمين الثورة.

كُلُّ تلك الصُور من عمل التنظيم جديرةٌ بالتأمُّل والنقد لما شابها من قُصُورٍ وهي تعبُرُ مرحلة ''الدعوة'' إلى ''الدولة''، فانتظامُ عمل المرأة والتزامُ غالب النساء بالزِيِّ المُحتشم لم يُوافيه تقدُّمٌ في الفِكر المُوجِب لعَمَلِهِن في المجتمع بعد استيعاب التحرير من

الأفكار التقليديَّة الميِّتة والأفكار المستوردة القاتلة، والإغاثة لم يَهدِها الفقه الذي يَصِلُ النازِحَ بتمام الاندماج في المجتمع، كما لم يُسعِف الجِهَادَ استبانةٌ للأصول والقِيَم التي يُقاتَلُ لتأسيسها في الحياة، والنقابات تعطَّلت وظائفها في تنظيم المجتمع ليُضابط طُغيان الدولة أو الحكومة، وكُلُّها أخطاءُ العمل بغير سابِقة تجرِبَة في الحكم والدولة أو النقص عن تمام التفكير والتنظير، وليست من فراغ الحلِّ للتنظيم.

تكوَّنت كذلك حول الوُزراء المُلتزمين في الحركة وأعضاء مجلس الثورة المُلتزمين من رؤساء اللجان، مجالس شُورى سريَّة من أعضاء الحركة وأعضاء الجبهة الإسلاميَّة ذوي الاختصاص في الموضوع، وإذا لم يكن الوزير ملتزماً يرأسُ المجلس أوَّل عُضوٍ ملتزم يلي الوزير في تراتُب الخدمة العامة، وقد نشط مجلس الإعلام والمجلس الاقتصادي خاصَّة لما يحيط بمجاليهما من تحديَّات يوميَّة، وكانت أغلبُ القرارات التي تصدُرُ عن المجالس تجد سبيلاً للنفاذ، ولم تكن اللجان تستثني من المداولة إلا بعض قرارات التعيينات العُليا أو قراراتِ ترتيب الهياكل وإجازة أسماء عضويَّة اللجان المختلفة، فقد كانت تصدُر من مقر نائب الأمين العام الذي يتمتَّع بسُلطةٍ مطلقةٍ كما أسلفنا، وبمعايير يقدِّرها هو، لا يُتاحُ للمجالس معرفة أبعادها.

أما القيادة الأعلى، فقد طرأ عليها تبديلٌ بخروج الأمينِ العام من المُعتقل ومُزاوَلَتِهِ لمسؤولياته بالكامل، فانتظم مكتبٌ برئاسته يضُم نائبَ الأمين العام ورئيسَ الثورة ونائبه وأعضاء لجنة السبعة، وقد يشهده أحياناً أحد الوُزراء أو المُستشارين، خاصَّة الذين تولوا مسؤولية التنسيق بين قيادة الثورة وقيادة الحركة. ورغم أن الثورة كانت قد أخذت شكلاً وصورة في المدى العام الذي أمسك فيه نائبُ الأمين العام بأزِمَّة الأمور، فإن العلاقة المُباشرة بين الجبهة الإسلاميَّة والعسكريين الذين تولوا السلطة لم تكن قد أُعلِنَت على نحوٍ رسمي من أي مصدرٍ في الثورة أو الحركة، فكانت لقاءاتُ المكتبِ الجديد من ثَمَّ مُستَتِرة، خاصَّة أن شرط التمويه يمكن أن يخفي ظله كل ظهور إلا شخصُ الأمين العام، فاضطرَّت القيادة لمُضاعفة السريَّة في أيِّما اتصالٍ بين الأمين العام والثورة ممثلة في مجلس قيادتها أو مجلس الوزراء، ولم يكن يتيسَّر لذلك المكتب أن يجتمع إلا إذا استوفي ذلك الشرط. كما أن وجود نائب الأمين العام على رأس القيادة الفعلية لأكثر من عامٍ قد أخلص لديه الإمساك بخيوط كثيرة في الدولة، لا سيَّما أنه كان يتولَّى أحياناً بصورة شخصيَّة إبلاغ المعنيين في المناصب الرفيعة باختيارهم لهذه الوظيفة أو تلك، وقد ظلوا يتلقون منه التوجيهات مباشرة أو بأوراق سريَّة تصلهُم عبر سكرتاريَّته الخاصَّة.

إلى ذلك المكتب وتلك المرحلة، يُمكِنُ ملامسة المُفارقة الأولى بين الأمينِ العام ونائبه التي يعودُ بها النائب نفسه إلى العام ١٩٨٧، فقد استبان خلافُ مرحلة الإنقاذ مبكراً بإطالة أمد اعتقال الأمينِ العام من شهرٍ واحدٍ إلى ستة أشهُر، ثم إبقائه مثلها تَحتَ تحفُّظٍ منزلي في مخالفةٍ لقرار لجنة السبعة المفوَّضة، وأخيراً في المُماطلة المُلحَّة في دعوة العسكريِّين الذين نفَّذوا الثورة لمُقابلة الأمينِ العام من قِبَل النائب والمسؤول العسكري الأول في لجنة السبعة، والتي لم يُتَح لها أن تكتمل إلا بضغوطٍ من العسكريين أنفسهم، قابلها المسؤول العسكري بضيقٍ شديد.

عموماً، فإن النظر المتأمِّل للعلاقات في المكتب القائد الذي أعقب خروج الأمين العام من المُعتقل يَلحَظُ أن الشكل الجديد قد حدَّ من السُلُطات المُطلقة التي كان يتصرَّف فيها نائبُ الأمين العام والمسؤول العسكري، وكان وقعُهُ غيرُ المُريح عليهما واضحاً لا سيّما عندما يُضافُ إلى شواهد أخرى كَشَفَت عنها الأيام. وفيما بَدَت التوجيهات تتضاربُ أحياناً في خُطى الناشطين التي لا تَعرِفُ الكَلَل والتي ظلَّت تُوالي سعيها بين "الشيخين"، بعد أن كان طوافها مُوحَّداً حول مقرِّ النائب، اقترح الأمينُ العام تقسيماً للعمل يجعلُ كلَّ الشأن الحكومي بيدِ النائب، ما عدا قضايا الإعلام والسياسة الخارجيَّة، ويُفرَّغ هُو للشأن التنظيمي والشعبي.

ظلَّ المكتبُ القائد بشكله الجديد يُوالي البتَّ والقرار في القضايا الأكثر أهميَّة قبل أن تجتاحه قضايا ذات أهميَّة قُصوى، أهمُّها "حربُ الخليج"، ثم أزمةٌ داخليَّة، هي الأولى في صف الإنقاذ الذي بدا موحداً شديدَ الانسجام، تمحوَرَت حول عُضو مجلس الثورة الأقدم التزاماً في الحركة والأرفعُ رتبةً بعد رئيس الثورة ورأسُ التنظيم السابق في الجيش، إذ كان آخر مسؤول رسمي يزورُ دولة الكويت قبل ساعاتٍ من الغزو، فجاء رأيه مخالفاً لإجماع رأي الأمين العام وغالب أعضاء مجلس الثورة، في الإدانة الصريحة للغزو وكبح كل التصريحات والتظاهُرات المُؤيِّدة للرئيس صدَّام حسين. لكن ذلك لم يكُن السببُ الأول في تحفظاته المتوالية على طريقة إدارة الدولة والحُكم، إذ ظلَّ رافضاً لوُجود المحور المُستتر الذي يُصدِرُ الأوامر فيقوم أعضاء مجلس الثورة وأعضاء مجلس الوزراء بإنفاذها دون أن يشتركوا في مداولتها أو إقرارها، وكان يقترحُ وجود مكتب أو هيأة تجمعُ العسكريِّين والمدنيِّين، مهما يكُن شكله، فهو أفضل من طريقة "الإمام الغائِب". وأخيراً مع تطوُّر رأيه بأن الثورة تقابَلُ بالرفض واحتِصَار كُلَّما أفصَحَت عن وجهِهَا المُنتمي للجبهة الإسلاميَّة، دعا إلى قيام حكومة عسكريَّة مؤقَّتة تُشرِفُ على إجراء انتخاباتٍ عامة،

كما أوضح لدائرةٍ صغيرةٍ من المُلتزمين أنه ظلَّ قليلَ الثقة بتقديرات قيادة الحركة في المواقف السياسيَّة منذ الفترة التي تَلَت انتفاضة أبريل (نيسان) ١٩٨٥م، عندما دَعَت لتوسيع الصف العسكري للحركة باقتراح ضم أسماء جديدة، ثَبَتَ أنها ذات ولاءٍ لأحزابٍ وجِهَاتٍ أخرى، وأنه اليوم لا يُوافق الموقف من حرب الخليج، كما أن رفعَ الصَوتِ بالشِعاراتِ الإسلاميَّة وإعلان تطبيق قوانين الشريعة الإسلاميَّة في يناير (كانون الثاني) ١٩٩١م وتكوين قوَّات الدفاع الشعبي تُعتَبرُ أخطاء إستراتيجيَّة أدخَلَت الثورة في مأزق المُواجهة الدوليَّة، وألاَّ خروج منه إلاَّ بحُكومة محض عسكرية تعيدُ الثقة في حياد الإنقاذ وقوميَّة عساكرها. تبلوَرَت كُلُّ تلك الآراء والمواقف لدى عُضو المجلس بتقديم استقالته، ومعه اثنان من مجلس الثورة، بدا أنهُما يُوافقانه الرأي وإن لم يكُونا من العناصر المُلتزمة في صف الحركة[٤].

*****

كان على المكتب القائد أن يستذكِر خُطَّة الحركة المُجازة قبل الانقلاب والتمكين، وهي ظُهورُ وُجوه الحركة بعد ثلاث سنوات بعد ظُهورٍ تدريجي لبرامجها أثناء ذلك، فبعد قرار المكتب بإعلان الشريعة كان عليه أن يمضي نحو الجُزءِ الآخر من الخُطة الذي يتجاوز مرحلة الإنقاذ والشرعيَّة الثوريَّة وخلع البزَّات العسكريَّة نحو مدنيَّة الحُكم وشرعيَّته الدُستوريَّة. وإذ لم يواجِه قرارُ إعلان إنفاذ قوانين الشريعة الإسلاميَّة بتحفُظٍ كبير أو نقاشٍ مُستفيضٍ تستحِقُه هذه الخُطوَة المُهمَّة، ظهرت سافرة أولى علامات العصبيَّة العسكريَّة والتشبُّث بالحُكم عندما طَرَحَ الأمينُ العام رُؤيته لحلِّ مجلس قيادة الثورة وفقاً لمُقتضى الخُطَّة، فقد توثَّقت العلاقة بين نائبِ الأمين العام والمسؤول العسكري من جهة وقيادة الثورة العسكريَّة خاصَّة الرئيس ونائبه إبان الغياب الطويل للأمين العام عن قيادة الحركة، ومع مُضِي الوقت وتمكُّن الثورة وتصاعُد التأييد لها غامَت ملامح تلك الخُطَّة وبَدَت النظريَّة رماديَّة والتجربة خضراء، فظَهَرَ نائبُ الأمين العام والمسؤولُ العسكري الأوَّل ورئيس الثورة ونائبه جميعاً يتحفَّظون على قرار حلِّ المجلس والتنازُل عن سُلطته التشريعيَّة لمجلسٍ انتقالي مُعيَّن، يضُمُّ الوُجُوه القوميَّة والإسلاميَّة ويُمهِّدُ لقيام مجلس تشريعي مُنتَخَب يَصدُرُ عنه الدُستورُ الدائم للبلاد.

ولكن في اللحظة الحاسمة، أُمتثل للقرار الذي يُوافقُ خُطَّة الحركة دون أن تُخلَعَ

(٤) حمل ذات بيان رئيس مجلس الثورة الذي أعفى فيه العميد عثمان احمد حسن قراراً بإعفاء العميد فيصل مدني مختار والعميد فيصل أبوصالح من عضوية مجلس قيادة الثورة، كما شمل الأخير إعفائه من منصب وزير الداخلية.

البزَّات العسكريَّة، إلا من عُضوٍ واحدٍ في مجلس الثورة رَضِيَ بقرار الحركة الذي أعفاهُ من القوَّات المسلَّحة ليُعيِّنه رئيساً للمجلس الوطني الانتقالي، أما الرئيس ونائبه فقد احتفظا بمنصبيهما إضافة إلى زيِّهما العسكري مع تغييرٍ طفيفٍ بدا كأنه إضافة لسُلُطاتِهما، إذ أصبح رئيس مجلس قيادة الثورة هُو رئيسُ الجُمهوريَّة المُعيَّن بمرسوم مؤقَّت، ونائبُهُ السابق هُو نائبُهُ الحالي لرئاسة الجُمهوريَّة. ثم توزع بقيَّة أعضاء المجلس وُزَرَاء، لم يُغادِرَ منهُم أحدٌ حلبة الحُكم إلى ثكنةٍ أو قيادة عسكرية أو إلى بيته، ولتبدأ سمةٌ أخرى وسَمَت الإنقاذ مدى عُمرِهَا الطويل، أنَّ القافلة التي وَصَلَت إلى الحكم فجر الثلاثين من يونيو (حزيران) ١٩٨٩م ينبغي ألاَّ يُغادِرَ منها أحدٌ رُقعَة السلطة التي يتبادلُ فيها اللاعبون المواقعَ ولا يخرُجُون إلاَّ بأقدار الموت.

*****

حادثٌ آخر كان له وقعُهُ البالغ على مَسَارِ الإصلاح الذي بَدَأهُ الأمينُ العام هُو تعرُّضه لمحاولة اغتيالٍ في العام ١٩٩٢م، فيما عُرِفَ بـ"حادث كندا" إشارةً إلى وقوعه في مدينة أُوتُوا الكنديَّة. فقد أفلَحَ الأمينُ العام قبل سَفَرِهِ بكَسرِ القوقعة التي ضربها نائبُه حَولَ نفسه بتعيينه عُضواً في المجلس الوطني الانتقالي، مما بَدَا إرباكاً لخُطَّته ومنهجه الذي يُؤثِرُ الكِتمَان والسِر وطريقته التي تُؤثِرُ البُطء والانتظار. فبعد أوَّل جولة خارجيَّة ناجحةٍ بعد الثورة على مستوى تقديم الأمينِ العام لنفسه رمزاً عالمياً يؤسِّسُ لنظام إسلامي له فكرٌ وخُطَّةٌ وتوجُّه، يستطيعُ أن يدافعَ عن مواقفه من مَقَرِّ الجمعيَّة الملكيَّة للعُلوم والآداب في لندن وهي من أعتى حُصُون الإمبراطوريَّة الفكريَّة ولا يُسمَحُ بالوقوف في مِنبَرِهَا إلا لكبار الساسة والمُفكِّرين، إلى جلسة استماعٍ في مجلس النوَّاب الأمريكي بدعوةٍ من لجنة الشُؤون الأفريقيَّة، ثم التغطية الإعلامية الواسعة للزيارة من كبري مؤسَّسات الإعلام الغربية. ورغم أنه ما من مناسبة في الجولة التي امتدَّت إلى كندا خَلَت من انتقادٍ مريرٍ واجههُ الأمينُ العام حول حُقوق الإنسان في السُّودان والانتهاكات التي لحِقَت بها بعد وصول نظام الإنقاذ إلى الحُكم، إلا أن الأمينَ العام استطاع أن يواجه الانتقاد بروحٍ تُغَلِّبُ الأمَلَ في المُستقبل والرجاء في التغيير القريب الذي ينتقلُ بالحُكم إلى الحريَّة والشعبيَّة، ورغم نجاح الجولة الفكري والسياسي والإعلامي فقد أدَّى خِتامُها إلى تحوُّلٍ بعيدٍ كاد أن يُعيد كامل الأمُور إلى سيرتها الأولى.

ففي الداخل استقبَلَت الدائرة الأضيق بقيادة نائبِ الأمين العام أنباء الحادث بصمتٍ مُطبِقٍ، وفيما تحرَّكت دوائر في السياسة والإعلام من أبناء الحركة، يحفِّزهم النبأ

المُريع، صَدَرَت توجيهاتٌ واضحةٌ من النائب تمنعُ خُروج أي بيانٍ من جهةٍ رسميَّةٍ تُدينُ الحادث، وإذ واصَلَ وُزراءُ النظام من الحركة عَمَلَهُم اليومي على النَحوِ المُعتاد،لم يُشِر جهازا الإذاعة والتلفزيون الرسميَّين إلى الحادث بأي مستوىً من التغطية، رغم أن الحادث كان الخبرُ الأوَّل في وسائل الإعلام العالميَّة كافة. أوشك إذن الشهرُ الذي قضاهُ الأمينُ العام في المُستشفى الكندي أن يُعيدَ الأمور إلى مَسارِهَا الذي بدأ في يوم الثورة الأوَّل، فيما انفَعَلَت وتفَاعَلَت جِهاتٌ كثيرةٌ في الحركة مع الحادث وعَمِلَت على سَفَرِ أطباءٍ مُسلمين وعَرَب يُشرِفون على علاج الأمينِ العام إذ تبدَّت رِيَبٌ كثيفةٌ من دورٍ كندي في المُؤامرة، ظلَّت جهةٌ واحدةٌ في الحركة ساكنةً، كأنَّ شيئاً لم يكُن، هي دائرة نائب الأمين العام وبعض السادة الوُزراء الذين دَفَعَهُم الأمينُ العام دفعاً إلى مواقع عُليا يأمنُهُم فيها على حراسة العلاقة بين الحركة والإنقاذ. واقعُ الأمر أن نائب الأمين العام لم يُحرِّك ساكناً إلا ليمنع مساعدَ الأمين العام في المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي من السفر للِّحاق بالمُجتمِعِين حول الأمين العام بالمُستشفى الكندي، ثم تحرَّك النائبُ بذاتِ الحماس ليَمنَعَ سَفَرَ الابن الثاني للأمين العام ليكون بالقُرب من والده في محنته. وفي كلا الحالتين بَسَطَ النائبُ حُجَجاً وجيهةً أمامَ المعنيين، ولكن حركته الدائبة نحو هذا الأمر وحده أضافا إلى القراءة التي تداول عنها المُقرَّبون من الأمين العام المُصاب، أن النائب ودائرته التي وفَّرت لها الحادثة تمام الإمساك ثانية بزمام الأمور لا يرغبون في تصرُّفٍ مُفاجئٍ يُعكِّرُ صَفوَ اهْدُوء الرسمي الذي قُوبِلَت به الحادثة.

الأمينُ العام نفسُهُ لم يكن في غيبوبته بعيداً من مناخ الرِيَب الذي أفرزته تصرُّفات نائبه، فَفَورَ عافِيَتِه التي حَدَثَت فيما يُشبِهُ المُعجِزَة الطبيَّة، باشَرَ بنفسه مُباشَرَةً ترتيباتُ سَفَرِه للخُرطوم دون أن يخطرهم، في مُفاجأةٍ شديدةٍ للجماعة التي تَرَكَهَا تحرِسُ الحركة، إذ كانت تُرتِّب له إقامةً طويلةً في عاصمةٍ أوروبيَّة بحُجَجِ النقاهة.

*****

شَهِدَت الإنقاذ الأولى كذلك اندلاعُ الخِلاف الداخلي بين عُضويَّة الحركة الإسلاميَّة في مختلف المواقع، فقد طالت قوائم المعاش في القوات المسلحة بعض الضبَّاط المتميِّزين في الصف المُلتزم للحركة لأسبابٍ لا تتَّصل بتأمين الثورة من خطر الانقلاب أو التخريب، ولكن لتأمين سيطرة البعض الموصول بمحور نائب الأمين العام على تمام الأمر العسكري. كما شَهِدَت ذات المرحلة تجاوزاتٍ خطيرة من عسكريين مُلتزمين على مدنيين قياديين في الحركة، فقد تولَّى ضابطٌ مُلتزِم تعذيبَ مسؤول اللجان الشعبيَّة في الخُرطوم

بحُجَجٍ واهية، وبجُرأة ما كان يَملِكُها لولا توفُّره على سندٍ يقصد أن يُصفِّي حساباً مع المسؤول الرفيع، فقد توهَّم كثيرون ساعة اعتقاله أن انقلاباً على النظام قد نجَحَ وأن الاعتقالات بدأت على الحركة. وقد كان وقع الحادث على أمين الحركة وعلى رئيس الجُمهوريَّة بالغاً، لكن الضابط نجي من قرار الطرد من الخدمة وسُوِّف قرارُ القائد العام ريثما يهدأ ويُنسى.

في ذات الإطار بدأت مُنافساتُ المواقع المختلفة التي أصبَحَ التطلُّع إليها سِمَةً لنُخبة الحركة الإسلاميَّة، فعادةً ما يأبى المُكلَّف الموقع الذي رُشِّح له حتى إذا بلغه أصبح التشبُّث به هدفاً بل مَرَضاً نفسياً يُوهِمُهُ أنه لا يكادُ يعيشُ من دُونه، فإذا أُطيحَ به صارت تلك قضيَّة، فإذا خلفه خالفٌ ناصَبَه العداء وكأنه هو الذي أطاحَ به، رغماً عن أن أغلب شاغلي المواقع يُرشَّحون لها وهُم لا يعلمون. وبالطبع اتصلت تلك الأخلاق مع تكاثُر ثمرات السُلطة وطِيبِهَا، فأصبح الخلافُ بين الوزير المُلتزم والوكيلِ المُلتزم والمُديرِ العام في ذات المؤسَّسة سُنَّة سيئةً سائدة كأنه مقسومٌ بالتساوي في أصل طبائع السُّودانيِّين، فإذا سَلِمَت مؤسَّسةٌ من الخلافِ الداخلي فذلك شذوذٌ يُوافي أخلاقَ الإسلام الذي قامَت عليه الحركة أصلاً، دعوةً وإحياءً له.

برغم كثافة مشكلة الشقاق والتنازع في مواقع الوظيفة العامة وتكررها المتصل،لم تُدرَسْ جوانبها النفسيَّة أو التاريخيَّة ولم يُجرَّد لها جهازٌ حاكم ينظُر ويَفصِلُ بالعدل، فقد يقع حسمها في الدولة أحياناً بتدخُّل من الرئيس بقرارٍ تخوله له سلطته الدُستوريَّة، أو قد يَفصِل فيه الأمينُ العام أو نائبُهُ بما تُخَوِّل ثُم سُلطة القيادة، وقد تُترَكُ مشكلات الخلاف لأسابيع وأشهُر تتعطَّل فيها المصالح العامة بعطالة الوظائف حتى يقضي فيها الزمن قَدَراً كان مفعولاً. فسِوَى الأعوام الأخيرة التي شَهِدَت قيام لجنة للتعيينات والمُحاسبات العُليا في قيادة الحركة، والتي لم يَنتَظِمْ عملُها وينفذ كما ينبغي، واستطاعَ بعضُ منسُوبيها من ذَوِي السُّلطة في الحُكومة أن يُعطِّل قراراتها لصالح صداقةٍ أو قرابةٍ أو زمالةٍ دُفعَة، راوحت الخلافات مكانها وتسرَّبت كثير من أنبائها إلى مجتمع الحركة وإلى الإعلام.

*****

كان للحركة الإسلاميَّة أن تُوالي خَطْوَ سيرتها المُبدِعَة، فتبعثُ في مجتمع السُّودان حياةً ونهضةً بما يَسَّر الله سُبحانه وتعالى لها من تمكينٍ سهلٍ على السُّلطة، في بلدٍ كبيرٍ متنوِّعٍ ثري، يحتاجُ لمن يَروِي بذور طاقته المُستكنَّة الباطنة، على طريقةِ وكالات المُجتمع التي كانَ لها رِيَادَة النهضة في أوروبا الحديثة، فقامَ في شعَاب الحياة كافة روَّادٌ مُبدِعون يتعهَّدون

ويَفرَغُون لها، وينظِّمون جهدهم ويتكاملون في أعمال اكتشافاتهم في مجال علمهم أو تخصصهم أو موهبتهم بالرعاية، يهُمُّهُم الإنجاز الذي يُسهِمُ في تقدُّم البشريَّة، قبل أن تشيع لوثة الشُّهرَة والمال، أو يدَعون مئة زهرة تتفتَّح كما فعلت الثورة الثقافيَّة الصينيَّة، رغم ما شابها من فوضى وعُنفٍ، ولكنها أثمَرَت بلداً حديثاً، أو كما في إستراتيجيتها الشاملة في أن المجتمع المُسلم ينهضُ بمُعظَم وظائفه.

لكن المُبادرات الفرديَّة المُثمرة كُبِتَت كذلك في الإنقاذ الأولى، فلم يُتَح لجهازٍ آخر يقومُ شعبياً داخل الحركة يُنظِّم تدفُّق المعلومات داخلياً وخارجياً ويصل حركة الإسلام في السُّودان بحركة الإسلام في العالم، بل إن ذلك العمل العالمي كان أوَّلَ ضحايا غياب الأمينِ العام في حادثة كندا، إذ قامت مجموعةٌ شديدةُ النشاط والنَبَاهَة من أبناء الحركة وأهلُ كَنَفِهَا، ولكنها شديدةُ المُنافسة مُنذُ الجامعة للجماعة التي عملَت في الجهاز الرسمي، ولكن ثِمَار نجاحها حُوصِرَت وأُتلِفَت بمزاعم تدَّعي أنها تخافُ من نُشُوء الجماعات الشعبيَّة التي قد تتطرَّف وتتفلَّت كما حَدَثَ في تجارب لا تصلُح للمُقارنة، ثم بنزوع بعض قادتها تطرفاً يتعجل النتائج ويتطلع لقصص النجاح والبطولة السائدة في أروقة الحركة الإسلامية، لا سيما الجامعات، وبما لا يناسب أطر العمل الأمني والمعلوماتي. كما لحق الحصار والإلغاء بمبُادرةٍ أخرى مُبدِعَة كانت تقصِدُ تطوير معلومات مؤسَّسات الدولة، وتأسيس جهاز مركزي تُتيحُ ظروف الفتحُ العلمي والتطوُّر التقني، مَدَّ شبكته لكُلِّ ولايات السُّودان، تصِلُهُم جميعاً بالمركز موافاةً لمقتضى نظام الحكم الاتحادي، كما تصل الولايات بِبَعضِها ، فكان مُؤتمرُ جهازِ المعلومات القومي هو المُؤتمرُ الوحيد في سلسلة مُؤتمرات الإنقاذ الذي أُلغِيَ فَجرَ انعقاده مِنَ المُتنَفِّذين الكِبَار، يخشون فوات تمام السيطرة علي قنوات المعلومات وقد وصلوا سُلطتَهُم في الحركة بآلية القمع الرسمية في الدولة.

شَهِدَت الإنقاذ الأولى كذلك بداية استيعاب ثغور المجتمع لعُضويَّة الحركة الأشد فاعليَّة وأثراً، مما نَجَمَ عنه مُباشَرَة فراغ في وَسَطِ المجتمع وقَلبِهِ حيثُ ينبغي أن تَنشَطَ الحركة بالدعوة والقُدوَة، وحيثُ ملأت الفراغَ جماعاتٌ كانت تظُنُّ الحركة أنها تجاوَزَت بالمجتمع السُّوداني أطروحاتها القاصرة البالية منذ مُنتصف السبعينات. فقد انتشرت عضويَّة الحركة وتوزَّعت بطاقاتها المحدودة في أجهزة الأمن والشُّرطة والشُّرطة الشعبيَّة والدفاع الشعبي والخدمة الوطنيَّة، ثم الجمارك والحُدود، ثم السِّفارات في الخارج، واستوعَبَت الأخيرة تحديداً غالِبَ عناصر الحركة من ذوي العطاء في مجال الإعلام والخطاب والكتابة، فخَلَت الصُحُف والمُنتديات والمُحاضرات كما خَلَت المساجد

والجامعات، فقد تَدَافَعَ شبابُ الحركة نحو الجِهاد في ثُغُور الشرق البعيدة وغاباتِ الجنوب الأقصى وعادوا بفقهٍ عملي في القتال والمُدافعة وروح عسكريَّة لا تصلُحُ في مناخ المؤسَّسات المدنيَّة، لا سيَّما التي لا تقبل إلاَّ الكلمة والدعوة بالحُسنى وتنزعُ للرفض والتمرُّد كما هو حال الطلاَّب، فاكتسبوا وعياً بالسُّودان ما أسعَفَه عِلمٌ يُنضِجُ ثمرته لتُغذِّي تجربته وتنفع دعوته للإسلام. هكذا خلت ساحةُ المجتمع من صوت الحركة ونشاطها الموجِب الكثيف لصالح النَّصبِ على ثغور الحراسة مهما يكُن أجرُهُ في الآخرة كبيراً إنشاء الله يبقي سالباً لا يُضيفُ إلا قليلاً، وتلك قضايا نعودُ إليها.